مجلة التجارة والتمويل

https://caf.journals.ekb.eg/

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الرابع

ديسمبر 2023

(الجزء الثانى)

دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاحتوائي في مصر

دراسة قياسية

مروة محمد علي مصطفى

Marwa Mohamed Ali Moustafa

Marwa_mohali@yahoo.com

Marwa.moustafa@alexu.edu.eg

مدرس كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية – مصر.

أستاذ مساعد جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

مستخلص

تلعب السياسة المالية والنقدية دوراً مهماً في خفض معدلات الفقر والبطالة وهي المشكلات المزمنة التي يعاني منها الاقتصاد المصري، ولا شك أن معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة ليست كفيلة وحدها بالتصدي لهذه المشكلات، ولكن يتم التصدي لتلك المشكلات من خلال الإجراءات والسياسات الحكومية التي من شأنها أن تساهم في تحقيق النمو الاحتوائي أي النمو الشامل أو المستدام. يهدف البحث إلى قياس أثر السياسة المالية متمثلة في الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية بالإضافة إلى قياس أثر السياسة النقدية متمثلة في العرض النقدي بمفهومه الواسع على النمو الاحتوائي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٢، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة ARDL. وتوصلت الدراسة إلى أن أثر السياسة المالية معبراً عنها بالإنفاق الحكومي الإجمالي والإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم على النمو الاحتوائي كان طردياً ومعنوياً في الفترة الطويلة، إلا أن هذا الأثر كان عكسياً ومعنوياً في الفترة القصيرة، وكان أثر الإيرادات الضريبية على النمو الاحتوائي سلبياً ومعنوياً في الفترة القصيرة والطويلة. كذلك كان أثر السياسة النقدية معبراً عنها بالعرض النقدي بمفهومه الواسع على النمو الاحتوائي عكسياً ومعنوياً في الفترة القصيرة والطويلة.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، السياسة النقدية، النمو الاحتوائي، الانحدار الذاتي ذو فجوات الإبطاء الموزعة

The role of fiscal and monetary policy in achieving inclusive growth in Egypt – Econometric study

Abstract

Fiscal and monetary policy play an important role in reducing poverty and unemployment rates. There is no doubt that high rates of economic growth alone are not sufficient to address these problems, but rather these problems must be addressed through government measures and policies that would contribute to achieving inclusive growth (comprehensive or sustainable growth). The research aims to measure the impact of fiscal policy, represented by government spending and tax revenues, in addition to measuring the impact of monetary policy, represented by the money supply on inclusive growth in Egypt during the period 1990-2022, by relying on an autoregressive distributed lag model ARDL. The study found that the effect of fiscal policy, expressed in terms of total government spending and government spending on health and education, was positive and significant in the long period, but this effect was inverse and significant in the short period, and the effect of tax revenues on inclusive growth was negative and significant in the short and long run periods The impact of monetary policy, expressed in terms of money supply in its broad sense, on the inclusive growth index was inversy and significant in the short and long run periods.

Keywords: Fiscal policy, monetary policy, inclusive growth, Auto regressive distributed lag model.

(١) المقدمة

يمثل رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع الهدف الأساسي لكل الدول وبصفة خاصة الدول النامية. ويتحقق هذا الهدف من خلال رفع معدل النمو الاقتصادي كشرط مهم لرفع مستوى معيشة الأفراد على أن يرتبط بمعدل النمو الاقتصادي المرتفع تحقيق النمو المتوازن في جميع المجالات، وتوزيع ثمرة هذه العملية بعدالة، ويلاحظ أن الدول النامية تنتشر بها مشكلات مثل التفاوت وعدم العدالة في توزيع الدخول وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وبالتالي يجب أن تتدخل الحكومة بسياساتها المختلفة للحد من هذه المشكلات باستخدام السياسات الاقتصادية المناسبة. فتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ليس هدف في حد ذاته، ولكنه وسيلة للوصول للنمو المستدام الذي يشمل كل أفراد المجتمع. فمعدلات النمو المرتفعة شرط ضروري لكنه غير كاف لعلاج مشكلات مزمنة مثل معدلات البطالة والفقر المرتفعة وعدم العدالة في توزيع الدخول. فتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام ليس مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب وإنما هي ايضا وسيلة لرفع مستوى معيشة الأفراد.

إن تحقيق النمو الاقتصادي الاحتوائي (المستدام أو الشامل) inclusive growth هو التحدي المهم لمصر وأي دولة نامية مازالت تعاني من تفاقم مشكلتين من أكبر المشكلات وهما ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وهو ما يتطلب سياسة اقتصادية ملائمة للتغلب على هذه التحديات وتحقيق النمو الاقتصادي الاحتوائي. ولا شك أن معدلات الفقر والبطالة المرتفعة وعدم العدالة في توزيع الدخول هو محصلة لسياسات غير ملائمة. حيث ركزت تلك السياسات على هدف وحيد وهو تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، دون اهتمام بتحسين الأحوال المادية أو الصحية أو التعليمية للطبقات الفقيرة.

يتفاقم معدل الفقر في الدول النامية وخاصة تلك التي تعاني من مشاكل في نموها السكاني. وتعد مصر من أكبر الدول كثافة سكانية خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠٢٠، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من ٢١٨.٩ مليار دولار إلى ٣٠٣ مليار دولار وخلال نفس الفترة ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٢٦٤٦ ألف دولار إلى ٣٥٤٨ ألف دولار، بينما ظل مؤشر جيني وهو مقياس لعدم المساواة منخفضاً باستمرار (محمد، ٢٠٢٢). ولا شك أن السبيل للتخلص من مشكلات مثل الفقر والبطالة هو أن يكون هدف السياسات الاقتصادية هو تحقيق النمو الشامل.

(١-١) مشكلة الدراسة

لعبت السياسة المالية في الدول المتقدمة دوراً مهماً في تخفيف عدم المساواة في الدخل بصفة خاصة من خلال الإنفاق العام والضرائب التصاعدية. ولكن سياسات الإصلاح في الدول النامية ومنها مصر خلال فترة التسعينات خفضت من دور السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل، حيث صاحب سياسات الإصلاح تخفيض في المزايا الاجتماعية وتخفيض في معدل الضريبية على فئات الدخل المرتفعة وتقليل تصاعدية الضرائب. ويلاحظ أنه في الدول النامية السياسة المالية دورها أضعف في إعادة توزيع الدخل بسبب ضعف النظام الضريبي وضعف الانفاق العام الاجتماعي بصفة خاصة. ويتمثل التحدي الرئيسي للسياسة المالية في التوفيق بين الأهداف المتعارضة للعدالة والكفاءة. فالدور التوزيعي للسياسة المالية أكبر من دورها في تحقيق النمو. كذلك يجب التنسيق وتحقيق التوافق بين السياسات المالية والنقدية وذلك للوصول إلى النمو المستدام أو الاحتوائي. وقد شهدت مصر ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في بعض الفترات خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠) وعلى الرغم من ذلك فإن مصر لم تحقق النمو الاقتصادي الاحتوائي، فاستدامة وشمول معدلات النمو المرتفعة هي الأساس الذي يقوم عليه النمو الاحتوائي ، وقد وصل متوسط معدل النمو في الفترة (١٩٩٠- ٢٠٢٢) إلى ٤.٥٪ ولم يترتب على هذا النمو توليد فرص العمل الكافية لاستيعاب العمالة والشباب المؤهلين وبالتالي زيادة الفئات المستبعدة من النمو فقد وصل معدل البطالة إلى ٧.٩٪ عام ٢٠٢٠، ونسبة البطالة بين الشباب ٣٠.٢٪ خلال نفس العام، وفي نفس الوقت ارتفع معدل الفقر ليصل إلى ٢٩.٧٪ عام ٢٠١٩ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٩) وهو ما يعني حاجة الاقتصاد المصري إلى مزيد من السياسات والإجراءات التي من شأنها أن تجعل النمو شامل للجميع، أي أن الأمر يتطلب إجراءات إضافية لضمان شمول النمو الاقتصادي أكبر قاعدة ممكنة من المشاركين فيه والمستفيدين من عائداته.

وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على السؤال التالي

هل ساهمت السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاحتوائي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٢٢

ويمكن الإجابة على السؤال الرئيسي للبحث من خلال عدة أسئلة فرعية كالتالي:

– هل ساهمت السياسة المالية معبراً عنها بالإنفاق الحكومي الإجمالي في تحقيق النمو الاحتوائي في مصر؟

– هل ساهمت السياسة المالية معبراً عنها بالإنفاق الحكومي على التعليم في تحقيق النمو الاحتوائي في مصر؟

– هل ساهمت السياسة المالية معبراً عنها بالإنفاق الحكومي على الصحة في تحقيق النمو الاحتوائي في مصر؟

– هل ساهمت السياسة المالية معبراً عنها بالإيرادات الضريبية في تحقيق النمو الاحتوائي في مصر؟

– هل ساهمت السياسة النقدية معبراً عنها بالعرض النقدي بالمفهوم الواسع في تحقيق النمو الاحتوائي في مصر؟

(١-٢) فروض الدراسة

يمكن صياغة فروض الدراسة في الفروض التالية:

١- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الحكومي الاجمالي والنمو الاحتوائي في مصر.
٢- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الحكومي على التعليم والنمو الاحتوائي في مصر.
٣- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الحكومي على الصحة والنمو الاحتوائي في مصر.
٤- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات الضريبية والنمو الاحتوائي في مصر.
٥- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية العرض النقدي بالمفهوم الواسع وبين النمو الاحتوائي في مصر.

(١-٣) هدف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على أثر السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاحتوائي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٢٢، حيث تمثل السياستين النقدية والمالية أهم وسيلتين في يد صانعي السياسات الاقتصادية الكلية للتأثير على اتجاه النشاط الاقتصادي لأي دولة. وفي محاولة تحقيق هذا الهدف تتناول الدراسة مجموعة أهداف فرعية تتمثل في:

- مفهوم وآثار وعوائق النمو الاحتوائي.
- أدوات السياسة المالية التي يمكن أن تساهم في تحقيق النمو الاحتوائي.
- أدوات السياسة النقدية التي يمكن أن تساهم في تحقيق النمو الاحتوائي.
- العلاقة بين السياسة المالية والنقدية.
- واقع السياسة المالية والنقدية والنمو الاحتوائي في مصر.
- قياس أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاحتوائي في مصر باستخدام نموذج ARDL

(١-٤) أهمية الدراسة

يجب أن يوجه الاهتمام لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر وخلق فرص العمل، وألا يتم التضحية بهذه الأهداف من خلال التركيز فقط على استقرار الاقتصاد الكلي والسيطرة على التضخم.

وعلى الرغم من أهمية أن تكون معدلات النمو الاقتصادي مرتفعة إلا أن المشاركة في هذا النمو والاستفادة منه يجب أن تكون من أهم أولويات صانعي السياسات. فتحقيق معدل نمو متوسط مستدام وشامل هو الذي يتضمن خلق فرص عمل وخفض مستويات الفقر. وتتمثل أهمية الدراسة في أن الاقتصاد المصري يعاني من مشكلات مزمنة تتمثل أهم تلك المشكلات في ارتفاع معدل البطالة والفقر وتؤثر تلك المشكلات سلباً على الوصول للهدف الرئيسي وهو تحقيق النمو الاحتوائي أو الشامل، ولا شك أن هذه المشكلات هي محصلة لسياسات غير مناسبة، وتحاول الدراسة إلقاء الضوء على أدوات السياسة المالية والنقدية والتي تساهم في تخفيف تلك المشكلات وبالتالي تسهم في تحقيق النمو الاحتوائي. حيث يعتبر تحقيق النمو الاحتوائي هدف أساسي يجب أن تنطلق منه جميع السياسات من أجل حل المشكلات المزمنة التي يعاني منها الاقتصاد المصري.

تتمثل الأهمية النظرية للدراسة في التعرف على دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاحتوائي في مصر، حيث ركزت الدراسات السابقة كما سوف يتضح فيما بعد على دور السياسة المالية فقط ولم تتعرض إلى دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاحتوائي. وتتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في تحديد أثر السياسة المالية معبراً عنها بالإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية على النمو الاحتوائي حيث لم تتفق الدراسات على اتجاه هذه العلاقة، بالإضافة إلى محاولة التعرف على أثر الإنفاق الحكومي على التعليم والإنفاق الحكومي على الصحة كأحد مكونات الإنفاق الحكومي ذات الصلة بتحقيق النمو الاحتوائي. كذلك التعرف على أثر السياسة النقدية معبراً عنها بالعرض النقدي بمفهومه الواسع على النمو الاحتوائي.

(١-٥) منهج الدارسة

تعتمد الدراسة على المنهج الاستنباطي من خلال تعريف النمو الاحتوائي وركائزه ومعوقاته والسياسات المالية والنقدية التي يمكن أن تساهم في الوصول إليه ، بالإضافة إلى منهج الاستقراء حيث تقوم الباحثة بإجراء دراسة قياسية وذلك باستخدام بيانات سلسلة زمنية عن مصر خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠٢٢) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag Model ARDL للتعرف على مساهمة السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاحتوائي في مصر في الأجلين القصير والطويل بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك أي وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة.

(١-٦) خطة الدراسة

تنقسم الدراسة إلى ثمانية أجزاء بعد المقدمة، يستعرض الجزء الثاني الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، ويستعرض الجزء الثالث النمو الاقتصادي وفرضية تساقط ثمار النمو والنمو المناصر للفقراء والنمو الاحتوائي وعناصره الأساسية وعوائق تحقيقه.

أما الجزء الرابع فيتناول السياسة المالية وأدواتها المختلفة والتي تساهم في تحقيق النمو الاحتوائي. أما الجزء الخامس فيتناول السياسة النقدية وأدواتها المختلفة والتي تساهم في تحقيق

النمو الاحتوائي. ويتناول الجزء السادس عرض سريع لتطور معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة والفقر والتفاوت في توزيع الدخل، والسياسات المالية والنقدية المتبعة في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة. ويتناول الجزء السابع النموذج القياسي الذي يقيس أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاحتوائي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠– ٢٠٢٢). يليه النتائج والتوصيات في الجزء الثامن.

(٢) الدراسات السابقة

استهدفت دراسة Ramos & Roca (2008) تحليل الآثار الانتاجية والتوزيعية للسياسة المالية في الأجل الطويل في المملكة المتحدة، اعتمدت الدراسة بيانات سلسلة زمنية خلال الفترة ١٩٧٠–٢٠٠٥ باستخدام مدخل متجه الانحدار الذاتي (VAR) وخلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي خاصة الإنفاق الحكومي الجاري وبين الناتج لمحلي الإجمالي في الأجل الطويل طردية، وتتوافق هذه النتيجة مع النظرية الكينزية. وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن للسياسة المالية آثار توزيعية ذات أثر معنوي فكلما زاد الانفاق العام والضرائب المباشرة كلما انخفض التفاوت في توزيع الدخل، بينما كلما زادت الضرائب غير المباشرة كلما زاد التفاوت في توزيع الدخل.

واتفقت دراسة Moboiaji & Ehigiamusoe(2015) مع نتائج الدراسة السابقة فيما يتعلق بالأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي لتخفيض التفاوت في توزيع الدخل حيث هدفت الدراسة إلى اختبار دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاحتوائي في نيجيريا باستخدام بيانات سلسلة زمنية خلال الفترة ١٩٨٠–٢٠١٣ لإيجاد العلاقة السببية بين السياسة المالية والنمو الاحتوائي من خلال اختبار جرانجر للسببية Granger causality ، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاحتوائي، وأن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من السياسة المالية إلى النمو الاحتوائي في نيجيريا. وبالتالي فإن التغيرات في أدوات السياسة المالية مثل الانفاق الحكومي والضرائب من الممكن أن يؤدي إلى تعزيز النمو الاحتوائي.

أما دراسة حسين (٢٠١٦)، فقد اختلفت نتائجها فيما يتعلق بأثر الانفاق الحكومي في تقليل التفاوت في توزيع الدخول حيث هدفت الدراسة إلى تحديد الدور الذي يلعبه الإنفاق الحكومي ببنوده المختلفة في إعادة توزيع الدخل والتأثير على التفاوت في توزيع الدخل، وذلك لتحديد أولوية النفقات العامة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وذلك بالاعتماد على نموج متجه الانحدار الذاتي وبالاعتماد على بيانات سلسلة مقطعية panel data لعدد ١٠٤ دولة نامية، وتوصلت الدراسة إلى عدم ثبوت تأثير لبنود الإنفاق العام الموجه للأغراض الاجتماعية على التفاوت في توزيع الدخل، وأن التأثير على عدالة توزيع الدخل في الدول محل الدراسة يتطلب التركيز على كفاءة السياسة الضريبية لتخفيض حدة التفاوت.

أما دراسة مداني(٢٠١٧) فهدفت إلى اختبار أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٥، اعتماداً على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL ، وتوصلت الدراسة إلى أن للسياسة النقدية والمالية أثر إيجابي ضعيف نسبياً على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل والقصير، وبمقارنة أيهما اكثر تأثير نجد أن أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي أكبر مقارنة بأثر السياسة النقدية، ويمكن لهذا الأثر أن يكون أكثر فعالية على النمو الاقتصادي بمحاربة الفساد في القطاع العام مما يساعد على ترشيد الانفاق وتخصيص الموارد بشكل أمثل.

وحاولت دراسة الخربوطلي (٢٠١٩) الوصول إلى أهم مؤشرات الأداء الأساسية التي تمثل ركائز النمو الاحتوائي في مصر. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي في تحليل العلاقة بين النمو الاحتوائي وأهم الركائز الأساسية لتحقيقه وذلك خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٧ وباستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسن johansen cointegration testوتوصلت الدراسة إلى أن معدلات البطالة مازالت عند مستوياتها المرتفعة، وأن هناك عوامل كثيرة تعيق تحقيق النمو الاحتوائي منها ضعف الاستثمار العام والزيادة المستمرة في معدل النمو السكاني وضعف نصيب مساهمة القطاع الزراعي.

واستهدفت دراسة داود والبدري (٢٠٢٣) تحليل محددات النمو الاحتوائي في مصر، اعتماداً على بيانات سلسلة زمنية للفترة من ١٩٩٠- ٢٠٢٠، باستخدام أسلوب التكامل

المشترك، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين مؤشر النمو الاحتوائي والمتغيرات المحددة له. وأن النمو الاحتوائي في مصر يتأثر بشكل إيجابي بالإنفاق على التعليم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتأثر بشكل سلبي بالإنفاق على الصحة والاستثمار الخاص المحلي ومعدل التضخم. أي أن النمو الاقتصادي لم يكن احتوائياً في مصر.

وهدفت دراسة Metuet al. (2019) إلى توضيح كيف يمكن تصميم السياسة المالية من أجل تعزيز النمو الاحتوائي. وكذلك تحديد السياسة المالية الأكثر كفاءة في تحقيق النمو الاحتوائي في نيجيريا خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٧ من خلال متجه الانحدار الذاتي الهيكلي Vector Autoregressive (SVAR). وخلصت الدراسة إلى أن الانفاق الرأسمالي الحكومي أكثر فعالية في تعزيز النمو الاحتوائي في نيجيريا، وأن ضعف الإيرادات الضريبية كان له أثر كبير على البطالة أكثر من أثرها على الفقر ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يتعلق بدراسة معن (٢٠٢٠) فهدفت إلى استعراض محددات النمو الاحتوائي في مصر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨، من خلال اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، وتوصلت الدراسة إلى أن النمو الاحتوائي يتأثر ايجابياً بالإنفاق على التعليم وبالاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والقروض المصرفية، ويتأثر سلباً بالإنفاق على الصحة والاستثمار الخاص المحلي ومعدل النمو السكاني ومعدل التضخم. وكذلك استهدفت دراسة Avci & Tonus (2022) اكتشاف هل النمو الاقتصادي في تركيا احتوائي أم لا خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٨، باستخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة لاكتشاف العلاقة بين السياسات المالية والنمو الاحتوائي. وتوصلت الدراسة إلى أن الانفاق الحكومي على الصحة والتعليم له أثر عكسي على النمو الاحتوائي، بينما التحويلات الاجتماعية أثرت بشكل طردي على النمو الاحتوائي.

وحاولت دراسة غلوش وآخرون (٢٠٢٢) اكتشاف السياسة الاقتصادية الملائمة والتي من شأنها تحقق النمو الاقتصادي الشامل. واعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الاستقرائي، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة الاقتصادية القادرة على تنمية القدرات الإنتاجية ودعم التحول الهيكلي وخلق فرص العمل اللائقة وتعزيز الحماية الاجتماعية تكون من خلال تحفيز القطاع الخاص وتشجيع الاندماج في سلاسل القيمة العالمية لتحسين القدرة التنافسية للصادرات

المصرية وتحسين قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التصدير والاستثمار في المعرفة والتعلم مدى الحياة واكتساب المهارات.

وكذلك استهدفت دراسة عبد الحليم ورضوان (٢٠٢٣) إلى قياس أثر التوسع في الإنفاق الحكومي على النمو الاحتوائي في مصر خلال الفترة ١١٩٩١-٢٠٢٠، باستخدام أسلوب التكامل المشترك المبني على منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع ARDL . وتوصلت الدراسة إلى أن الانفاق الحكومي له تأثير إيجابي على النمو الاحتوائي في الفترة القصيرة والطويلة. أي أن الانفاق الحكومي ساهم في تحقيق النمو الاحتوائي في مصر.

وحاولت دراسة تمار (٢٠٢١) اكتشاف أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات سلسلة مقطعية لعدد ١٥ دولة نامية خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٩) ، وتوصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي يؤثر طردياً على النمو الاقتصادي وهو ما يتوافق مع النظرية الكينزية التي تشير أن الإنفاق الحكومي يمثل أحد عناصر الطلب الكلي الفعال الذي ينعكس ايجابياً على الناتج المحلي الإجمالي.

كذلك فإن دراسة عبد الحفيظ (٢٠٢٣) هدفت إلى تحليل وقياس أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات مقطعية عن ٨٥ دولة نامية للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٩) باستخدام طريقة المربعات الصغرى وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) والإنفاق الحكومي على الصحة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) والإنفاق على التعليم (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) أثروا بالسلب على النمو الاقتصادي في الدول النامية، بينما أثر صافي الاستثمار الحكومي في الأصول غير المالية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ايجابياً على النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة.

يلاحظ من استعراض الدراسات السابقة أن هذه الدراسات لم تتفق فيما يتعلق بأثر كلاً من الانفاق الحكومي والضرائب كمؤشرات للسياسة المالية على النمو الاحتوائي، فهناك دراسات أكدت أن للإنفاق الحكومي والضرائب أثر إيجابي على النمو الاحتوائي في حين توصلت دراسات أخرى إلى أن أثرهما كان عكسياً على النمو الاحتوائي.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في:

١- أنها تقيس أثر السياسة المالية على النمو الاحتوائي من خلال ثلاث نماذج في النموذج الأول يتم قياس أُثر السياسة المالية معبراً عنها بالإنفاق الحكومي الإجمالي والايرادات الضريبية، وفي النموذج الثاني والثالث يتم قياس أُثر السياسة المالية معبراً عنها بالانفاق الحكومي على التعليم والصحة وذلك لأهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار في رأس المال البشري في دعم النمو الاحتوائي.

٢- قياس أثر السياسة النقدية معبراً عنها بالعرض النقدي بالمفهوم الواسع على النمو الاحتوائي في مصر، وذلك للوقوف على السياسة الأكثر فاعلية في تحقيق النمو الاحتوائي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٢.

(٣) مفهوم وآثار وعوائق النمو الاحتوائي

يعتبر النمو الاقتصادي شرط ضروري للوصول للنمو الاحتوائي. ونتناول في هذا الجزء أهمية تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة كشرط ضروري للنمو الاحتوائي أو المستدام، ووجهات نظر مدارس اقتصادية مختلفة والتي منها آراء اهتمت بتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة دون النظر لأي اعتبارات أخرى أو دون النظر لأي فئة تضررت ولم تستفيد أو تشارك في تحقيق هذه المعدلات المرتفعة، وآراء أخرى أكدت على ضرورية تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع عدم كفاية تلك المعدلات المرتفعة بمفردها للقضاء على مشكلات الفقر والبطالة وعدم العدالة في توزيع الدخول.

(٣- ١) تساقط ثمار النمو trickle down

وفقاً للنظرية الكلاسيكية وفيما يتعلق **بتساقط ثمار النمو** trickle down فإنه عند معدل نمو معين يتوزع الدخل بصورة تدريجية من الأغنياء إلى الفقراء، فالأغنياء يحصلون على مكاسب النمو بصفة تلقائية ثم ينفقونها على المجتمع ويحصل عليها الفقراء في مرحلة تالية، وهذه يدل أن مكاسب وعوائد النمو تنتقل بشكل غير مباشر وبدرجة أقل إلى الفقراء وأن الأغنياء يستفيدون من معدلات النمو المرتفعة بصورة أكبر. ووفقاً للنظرية الكلاسيكية فإن معدلات النمو المرتفعة تتعارض مع هدف تحقيق عدالة التوزيع. حيث يكون الميل الحدي للادخار

مرتفع لدى الطبقات مرتفعة الدخل وبالتالي فإن أي محاولة للتخفيف من حدة التفاوت في توزيع الدخل من شأنها أن تخفض من الادخار وبالتالي تثبيط عملية النمو ومن ثم زيادة معدلات الفقر، وهكذا أعطيت هذه النظرية الأولوية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في تحقيق التنمية (الهواري، ٢٠١٦). وأكد آرثر لويس على نفس الفكرة حيث أوضح الأغنياء يدخرون أكثر من الفقراء مما يمكن من زيادة التراكم الرأسمالي الذي هو مفتاح النمو، وكلما ارتفع معدل النمو نالت الشرائح الاجتماعية الفقيرة نصيباً من ثماره (بلول، ٢٠٠٩). إلا أن أثر تساقط ثمار النمو غير مؤكد لأنه ليس كل ادخار يوجه للاستثمار، كذلك فإن زيادة التفاوت في توزيع الدخل تسهم في مزيد من الاستهلاك للسلع الترفية وتحويل أموال أكثر للخارج، وتزداد الفجوة بين الادخار والاستثمار بسبب انخفاض الادخار المحلي نتيجة انخفاض متوسط الدخل لأغلبية السكان فيقل التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي (عفان، ٢٠٢١).

فالعلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي ذات بعدين، يركز البعد الأول على توزيع ثمار هذا النمو وعلى قدرته على تخفيض معدلات الفقر، والبعد الثاني يركز على أُثر توزيع هذا الدخل على النمو الاقتصادي. فيما يتعلق بالبعد الأول من يستفيد من التنمية يتركز حول عمل سيمون كوزنتس مفترضاً أن العلاقة بين تفاوت الدخل ومستوى النمو الاقتصادي تأخذ شكل مقلوب حرف U، حيث تعتمد العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في توزيع الدخل على مرحلة التنمية الاقتصادية التي تمر بها الدولة، ففي بداية مراحل النمو تكون الدول متساوية نسبياً، ولكن خلال مرحلة التصنيع يزيد التفاوت في توزيع الدخل. وينخفض التفاوت عندما يصل المجتمع لمرحلة معينة من التنمية تصل عوائدها للطبقات الفقيرة ويقل التفاوت (Gallup, 2012). أما البعد الثاني والذي يتعلق بأثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي والذي يرجع إلى كالدور والذي لاحظ أن الرأسماليين لديهم ميل للادخار أكبر من العمال وبالتالي كلما زادت الأرباح كلما زاد الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي، وأوضح كلاً من كوزنتس وكالدور أن هناك علاقة مقايضة trade off بين تقليل التفاوت وتعزيز النمو الاقتصادي. فوفقاً لهم فإن التفاوت يحفز النمو الاقتصادي ويرتبط به بشكل موجب (إبراهيم، ٢٠٢١).

وبناء على فرضية تساقط ثمار النمو اهتمت الدول النامية أسوة بالدول المتقدمة بزيادة معدلات النمو الاقتصادي والتي من شأنها أن تحل مشكلة الفقر وعدم العدالة معاً على أساس

تساقط ثمار ومنافع النمو إلى الفقراء. وعلى الرغم من أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر – وفقاً لتحليل تساقط ثمار النمو– هي علاقة غير مباشرة، إلا أن عدم حدوث الأثر أو هذا الانتقال يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الاغنياء والفقراء وينتج عنه نموذجا للنمو يتصف بالتفاوت الشديد في توزيع الدخل وزيادة معدلات الفقر في الدولة وهو ما أطلق عليه مصطلح **النمو البائس** (الباجوري، ٢٠٢٠). وقد أوضح كينز أنه يجب تخفيف التفاوت في توزيع الدخل من خلال فرض الضرائب التصاعدية بصورة تقتطع من دخل وثروة الأغنياء وتحول للفقراء في شكل نقدي أو في شكل خدمات مجانية أو شبه مجانية. ويلاحظ أن كينز تجاهل التوزيع قبل الإنتاج واهتم بالتوزيع بعد الإنتاج فقط (صقر وحسن، ٢٠٢٣).

ويعد النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً، ولكنه غير كاف للحد من الفقر ورفع مستوى معيشة الأفراد، حيث إنه لا يضمن استفادة الجميع بدرجات متساوية (معن، ٢٠٢٠). فمعدلات النمو المرتفعة ليست ضمان أن جميع أفراد المجتمع سوف تستفيد بشكل عادل. فالنمو قد يتجاوز الفقراء متسبباً في زيادة عدم العدالة. وكلما زادت عدم العدالة في توزيع الدخول كلما انخفض الأثر على تخفيض الفقر عند معدل معين للنمو الاقتصادي، ويمكن أن يؤدي أيضاً إلى تخفيض معدل النمو نفسه. كذلك فإن زيادة عدم العدالة له آثار غير مرغوبة على الاستقرار السياسي والترابط الاجتماعي المطلوب لتحقيق النمو المستدام (Ali & Son, 2007). ولذلك ظهر مفهوم النمو المناصر للفقراء.

(٣- ٢) النمو المناصر للفقراء pro- poor growth

تم الانتقال من فرضية تساقط ثمار النمو إلى فكرة النمو المناصر للفقراء pro- poor growth وبدأ الاهتمام بقضايا الفقر على مستوى العالم منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، وأطلق على فترة الثمانينات والتسعينات الحقبة الضائعة للتنمية، وهي حقبة تميزت بمعدلات نمو مرتفعة يصاحبها معدلات فقر مرتفعة وعدم عدالة وتفاوت كبير في توزيع الدخل (الهواري، ٢٠١٦). حيث عجز النمو عن الحد من الفقر إما لأن النمو كان بطيء، أو لأن نوعيته وهيكله لم يكونا مناصرين للفقراء بما فيه الكفاية. فمن الأخطاء التي أسهمت في فشل عملية

التنمية في الدول النامية كان التركيز المكثف على النمو كمرادف للتنمية مع إهمال أمور مهمة كالاستثمار في رأس المال البشري والتنمية الاجتماعية (بلول، ٢٠٠٩).

ويمكن تعريف النمو المناصر أو المتحيز للفقراء بأنه النمو الذي تنخفض معه معدلات الفقر نتيجة زيادة دخول الفقراء. وهو النمو الذي يخفض من معدلات الفقر ويحسن من الظروف المعيشية للفقراء بغض النظر عن اعتبارات العدالة (علي، ٢٠٠٩). وقد بدأ الاهتمام بشكل كبير بقضايا التوزيع وليس فقط النمو أو بعبارة أخرى الاهتمام بالنمو الذي يفيد الفقراء وهذا هو التعريف المطلق للنمو المناصر للفقراء. أما فيما يتعلق بالتعريف النسبي للنمو المناصر للفقراء فينص على أنه النمو الذي يكون مصحوباً بتوزيع من شأنه أن يجعل الفقراء يستفيدون من ثمار النمو بشكل أكبر من استفادة غير الفقراء (علي، ٢٠٠٩). ويختلف النمو الاحتوائي عن النمو المناصر للفقراء في أن النمو المناصر للفقراء يشير إلى النمو الاقتصادي والذي يحقق منافع للفقراء أو الذي يستفيد منه الفقراء، لكن النمو الاحتوائي يشير إلى إعادة التوزيع الأفضل لمنافع وفرص النمو الاقتصادي. ويميز البنك الدولي بين النمو الاحتوائي المطلق والنسبي، فتحسن أوضاع الفقراء يتمثل في النمو الاحتوائي المطلق، لكن إذا تحسنت أوضاع الفقراء بمعدل أسرع من باقي أفراد المجتمع فهذا هو المقصود بالنمو الاحتوائي النسبي (Avci & Tonus, 2022)

(٣- ٣) العلاقة بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر جوهر مفهوم النمو الاحتوائي

حاول كل من كوزنتس إيضاح العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في توزيع الدخل، حيث قام كوزنتس بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في توزيع الدخول وتوصل إلى أن توزيع الدخل يكون فيه تفاوت في المراحل الأولى للنمو، ويتحسن هذا التوزيع مع استمرار النمو الاقتصادي والذي يعتمد على تحول الدول من الاعتماد على القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الزراعي وتأخذت العلاقة شكل مقلوب حرف U ، ولكن لا يزال الفقر وعدم المساواة على ارتفاعهما في معظم الدول النامية وكثيراً ما تذهب ثمار النمو إلى البعض دون البعض الآخر، وأن اقتسام ثمار النمو أو ما يمكن تسميته احتوائية الفقر عامل أساسي لتحقيق النمو المستدام.(عيسوي؛ مهران؛ أبوزيد والعجوزة، ٢٠٢١). وبناء على ذلك تعد العلاقة بين

النمو الاقتصادي والحد من الفقر جوهر مفهوم النمو الشامل[١] InclusiveGrowth الذي نادت به مؤخراً أهداف التنمية المستدامة في قمة ريو ٢٠١٣ (الباجوري، ٢٠٢٠).

(٣- ٤) النمو الاحتوائي

يركز النمو الاحتوائي على مشاركة جميع فئات المجتمع في جهود التنمية والاستفادة من مكاسبها، فبالرغم من تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة في بعض الدول النامية في الفترة الأخيرة إلا أن هذا النمو لم يترتب عليه إيجاد فرص عمل منتجة بما يكفي لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الشباب المؤهلين وبالتالي زيادة الفئات المستبعدة من النمو.

يشمل النمو الاحتوائي تحقيق نمواً اقتصادياً كشرط ضروري بالإضافة إلى توليد فرص عمل وتحقيق العدالة الاجتماعية كشرط كافي لتعزيز رفاهية المجتمع. ترتكز استراتيجية النمو الاحتوائي على ضخ الاستثمارات الحكومية في الصحة والتعليم كأهم مكونات رأس المال البشري، وتحسين خدمات البنية التحتية مما يؤدي إلى جذب الاستثمارات الخاصة المولدة لفرص العمل. ويشمل الاحتواء الانصاف والمساواة في الفرص، ويركز المفهوم على الإنتاجية بدلاً من إعادة توزيع الدخل المباشر كوسيلة لزيادة دخل الفئات المستبعدة. ويعني النمو الاحتوائي أن النمو يكون مقترناً بتكافؤ الفرص ويتكون من أبعاد اقتصادية واجتماعية ومؤسسية (بدر، ٢٠١٩).

يقصد بالنمو الاحتوائي النمو المستدام على مدار سنوات والذي يرتكز على قاعدة عريضة من المشاركين من أفراد المجتمع على مستوى كافة القطاعات، وتشغيل الجزء الأكبر من القوى العاملة في أعمال منتجة. (شعبان، ٢٠٢٠). ويعرف البنك الدولي النمو الاحتوائي أنه النمو الذي يحقق التوظيف المنتج بمعنى زيادة عدد الوظائف وزيادة الإنتاجية والدخول من الوظائف. أوضحت بعض الدراسات أن النمو في القطاعات كثيفة العمل يكون له أثر إيجابي على النمو الاحتوائي وبصفة خاصة الدول التي يعيش أغلبية الفقراء منها في المناطق الريفية ويعتمدون على النشاط الزراعي، كما أكدت دراسات أخرى على أهمية البنية التحتية في تحقيق النمو الاحتوائي (الخربوطلي، ٢٠١٩). وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية النمو الاحتوائي

بأنه النمو الاقتصادي الذي يمنح كل شرائح السكان في المجتمع فرص المشاركة العادلة في الاستفادة من عوائد أو منافع النمو الاقتصادي النقدية وغير النقدية (بدر، ٢٠١٩). كما يعرف النمو الاحتوائي بأنه نمو يضمن شمول جميع أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية وضمان مشاركتهم الفعالة فيها وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال ضمان تقديم فرص متساوية لهؤلاء الأفراد للمشاركة في سوق العمل من خلال استهداف هذه الفئات ورفع قدراتهم الإنتاجية بالتعليم والتدريب خاصة الفئات المهمشة. (غلوش وآخرون، ٢٠٢٢).

كما يعرف بأنه نمط للنمو الاقتصادي يأتي بثماره المرجوة في الحد السريع من الفقر ويحقق التنمية المستدامة وليس مجرد التوزيع العادل للدخول لصالح الفئات الأكثر فقراً أي يراعى أربعة اعتبارات أساسية: المساواة، تكافؤ الفرص، تهيئة البيئة الملائمة للقائمين بعملية النمو والمشاركين في تحقيقه، وتأهيل كوادر بشرية منتجة تضمن استدامة التنمية (حنفي، ٢٠١٧).

يتضح من كل ما سبق أن النمو الاحتوائي هو نمو شامل أو مستدام يتضمن اقتسام ثمار النمو بين الأجيال الحالية والمستقبلية، نمو يرتبط بتوفير فرص عمل منتجة، وأنه نمو لا يرتبط فقط بزيادة الدخول، ولكن أيضاً بزيادة الإنتاجية ويضمن مشاركة الجميع في تحقيق النمو الاقتصادي والاستفادة من ثمار هذا النمو، ويصاحب هذا النمو تخفيض في معدلات البطالة. وبالتالي فإن النمو الاحتوائي يشتمل على بعدين: الأول النمو الاقتصادي والثاني زيادة إنتاجية أفراد المجتمع والاستفادة من مشاركتهم في العلمية الإنتاجية بالإضافة إلى استفادة الأفراد من منافع النمو. وبناء على هذا التعريف اعتمدت الدراسة على مؤشر التنمية البشرية HDI كمؤشر للنمو الاحتوائي، نظراً لأنه يشتمل على متوسط نصيب الفرد من الدخل والذي يتعلق بالبعد الاقتصادي للنمو الاحتوائي، كما يشتمل مستوى التعليم والصحة والتي من شأنها أن ترفع من إنتاجية أفراد المجتمع والتي تعود بالنفع على العملية الانتاجية وعلى المشاركين فيها.

تتمثل العناصر الأساسية للنمو الاحتوائي في (صاري، ٢٠٢١):

- **المشاركة:** وذلك بأن يعمل هذا النمو على تشغيل الجزء الأكبر من القوى العاملة في أعمال منتجة، تتضمن فئة المستبعدين الفقراء وأي فئة أخرى كانت مستبعدة من عملية النمو سواء قطاعات أو مناطق أو أفراد.
- **عدالة التوزيع:** يجب أن تتضمن عملية النمو توزيعاً عادلاً للموارد تعود منفعته على كل فئات المجتمع وعلى كل القطاعات الاقتصادية المختلفة بالإضافة إلى وعدم استحواذ فئة قليلة على ثروات البلاد.
- **زيادة الإنتاج:** وذلك من خلال رفع إنتاجية العناصر المشاركة في عملية التنمية خاصة الفئات المهمشة والفقيرة ومن خلال زيادة الاستثمارات الموجهة إليهم من صحة وتعليم وبنية تحتية.

وبالتالي فإن النمو الاحتوائي يحقق مزايا تتمثل في: توافر الوظائف للمواطنين وتساوي الفرص المتاحة للمرأة والرجل للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية وزيادة مساهمة الطبقات الفقيرة والمتوسطة وعدم استحواذ فئة قليلة على ثروات البلاد وتقاسم ثمار النمو بين الأجيال الحالية والمستقبلية. والتغلب على مشكلات في غاية الصعوبة كالفقر والبطالة وعدم العدالة في توزيع الدخول.

وتتمثل عوائق تحقيق النمو الاحتوائي في (شعبان، ٢٠٢٠):

– تهالك البنية الأساسية في أغلب القطاعات كالتعليم والصحة والنقل وغيرها من قطاعات البنية الأساسية التي ما زالت تحتاج إلى مزيد من الاستثمارات للقيام بدورها.

– ارتفاع نسبة مساهمة القطاع غير الرسمي، والتي لا تلتزم بدفع الضرائب وبالتالي تضيع حصيلة ضريبية مهمة على الدولة من شأنها أن تساهم في تمويل الانفاق الحكومي المعزز للنمو الاحتوائي.

– زيادة نسبة السكان المستمرة والتي تعد مشكلة حقيقية وليست موسمية، كان من تبعاتها زيادة معدلات البطالة والفقر.

– ارتفاع نسبة الدين المحلي، حيث الاقتصاد المصري ولا يزال يعاني من الاختلالات الهيكلية ووجود فجوة تمويلية.

(٤) دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاحتوائي

يمكن تعريف السياسة المالية بأنها السياسة التي من خلالها تستخدم الحكومة الانفاق والايرادات لإحداث آثار مرغوبة على الدخل القومي والإنتاج والتوظف. فالحكومة تستخدم أدوات السياسة المالية في التغلب على الآثار غير المرغوبة في الاستثمار والاستهلاك. وقد تكون السياسة المالية توسعية أو انكماشية. (Metum, et al. 2019). يكون للسياسة المالية متمثلة في الضرائب والإنفاق العام في الفكر الكلاسيكي دور في تحديد مستوى الناتج، ولكن ليس لها أثر مستمر على معدل النمو الاقتصادي. ويتناقض هذا الفكر مع نماذج النمو الداخلي حيث يتحدد النمو بعوامل داخلية تتمثل في الاستثمار في رأس المال البشري والمادي والذي يؤثر في معدل نمو الناتج في المدى الطويل، وبالتالي يكون هناك دور مهم للسياسة المالية متمثلة في الضرائب والإنفاق العام في دعم وتحفيز عملية النمو، ويتحول التأثير المؤقت للسياسة المالية وفقاً للنظرية النيوكلاسيكية إلى تأثير دائم، حيث تؤثر السياسة المالية وفقاً لنظريات النمو الداخلي على كل من مستوى الناتج في الأجل القصير ومعدل نموه في الأجل الطويل من خلال تأثيرها على مستوى الاستثمار (أبو العينين، ٢٠١٣).

وتساهم السياسة المالية في تحقيق النمو الاحتوائي من خلال (مداني، ٢٠١٧و Ramos & Roca, 2008):

- **تخصيص الموارد:** أي توزيع الموارد المادية والبشرية بين الاستخدامات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** من خلال استخدام أدوات السياسة المالية متمثلة في الإيرادات والانفاق الحكومي على نحو يساهم في استقرار الأداء الاقتصادي وتحقيق معدلات منخفضة من البطالة.
- **إعادة توزيع الدخل الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية:** ويقصد به إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل بغرض التقليل من التفاوت في توزيعه على أفراد المجتمع، وتعتبر الضريبة أداة فعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتظل إجراءً ضرورياً وخاصة في ظل ضعف معدلات الادخار.

(٤- ١) الانفاق الحكومي

يعتبر قانون فاجنر wagner law أول من أوضح العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي فيما يعرف بقانون التوسع المستمر للنشاط الحكومي، حيث يزداد الانفاق الحكومي باستمرار سواء بحجمه المطلق أو النسبي بسبب تطور المجتمع ومن ثم فإن هناك حاجة إلى زيادة النفقات العامة للدولة، فزيادة معدلات التصنيع تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات العامة وكذلك يتبع عملية التنمية الاقتصادية التوسع في الخدمات الحكومية التعليمية والصحية والاجتماعية، وتزداد النفقات العامة أيضاً عندما تقوم الحكومة بإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية، ويؤكد هذا القانون على وجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي (تمار، ٢٠٢١). ووفقاً للنظرية الكينزية يساهم الانفاق العام بدور مهم في النشاط الاقتصادي حيث يعتبر أداة مهمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بالإضافة إلى دوره المهم في توفير البنية الأساسية وفي إنشاء الصناعات الثقيلة وضمان عدالة التوزيع للموارد الطبيعية وللعوائد .وتستفيد الطبقات الفقيرة من الانفاق العام بشكل مباشر من خلال معاشات الضمان الاجتماعي وكذلك تستفيد الطبقات الفقيرة من الانفاق العام بشكل غير مباشر من خلال انفاق الحكومة على التعليم والصحة والبنية التحتية وبذلك يسهم الانفاق الحكومي بشكل إيجابي في رفع القدرات الإنتاجية لأفراد المجتمع عندما يتمكن جميع أفراد المجتمع بمختلف طبقاته من الوصول للمستوى التعليمي المناسب والرعاية الصحية المناسبة و تتوقف درجة تأثير الانفاق الحكومي على الناتج القومي على مدى كفاءة استخدامه (عبد الحفيظ، ٢٠١٧).

ويعتبر الانفاق الاجتماعي مكون مهم من مكونات الانفاق الحكومي والذي له دور إيجابي في دعم وتحفيز النمو الاحتوائي، ويمكن استعراض دور الانفاق الاجتماعي في تحقيق النمو الاحتوائي من خلال عرض تأثير الانفاق الحكومي على الصحة والتعليم وكيف يدعم النمو الاحتوائي، حيث يؤثر الانفاق الحكومي على التعليم على النمو الاحتوائي من خلال تأثيره على رأس المال البشري، فالتعليم يرفع من كفاءة الأفراد، مما يساعد الأفراد في إيجاد فرص عمل بمستويات أجور مرتفعة، حيث كلما زاد مستوى التعليم كلما زاد الأجر. فارتفاع المستوى التعليمي يساهم في تجنب الفقر وذلك لدوره في تقليل عدم العدالة في الدخل، ومما لا شك فيه أن استفادة جميع أفراد المجتمع من الفرص التعليمية المتاحة من شأنه أن يسهم ايجابياً في تحقيق النمو الاحتوائي. ويؤثر الانفاق الحكومي على الصحة على النمو الاحتوائي فالأفراد الأصحاء أكثر إنتاجية ويشاركون بنسبة كبيرة في معدل التوظف. فزيادة الإنتاجية للقوى العاملة نتيجة تحسن المستوى الصحي يساهم ليس فقط في زيادة الأجور، ولكن أيضاً في له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. ولخلق مجتمعات صحية يجب أن يستفيد كل شخص في المجتمع من الخدمات الصحية بشكل متساوي، وهذا هو جوهر مفهوم النمو الاحتوائي (Avci & Tonus, 2022).

وتأكيداً على الدور المهم للإنفاق الاجتماعي في تحسين رفاهية المواطنين وإمكاناتهم الاقتصادية، وكذلك في حماية الفئات الهشة، وتعزيز النمو على المدى الطويل والحد من الفقر وعدم المساواة، تشير الدراسات إلى أن زيادة الإنفاق الاجتماعي بنسبة ١٠٪ للفرد يمكن أن تسد حوالي ٢٠-٦٥٪ من فجوة دليل التنمية البشرية بين دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ونظرائها على مستوى العالم. كذلك من المهم تعزيز حجم الانفاق الاجتماعي بالإضافة إلى ضرورة أن يكون هذا الانفاق كفء. وأن هناك ضرورة لإعادة توجيه الانفاق الحكومي نحو تشجيع النمو الاحتوائي (ماتاي وآخرون، ٢٠٢٠).

بصفة عامة يمكن القول إن الإنفاق الحكومي يؤثر على النمو الاقتصادي المستدام من خلال عدة قنوات على النحو التالي (عبد الحفيظ، ٢٠٢٣ و Estrada; Lee; Park, 2014)

١- زيادة الطلب الكلي، حيث يعد الإنفاق الحكومي أحد مكونات الطلب الكلي، وبالتالي زيادة الإنفاق الحكومي سواء استهلاكي أو استثماري يرفع الطلب الكلي وبالتالي يحفز الإنتاج والتوظف كما كان يعتقد الكينزيون.

٢- الاستثمار في البنية التحتية، مما يشجع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي وبالتالي يحفز النمو الاقتصادي.

٣- المساهمة في تكوين رأس المال البشري، حيث يمكن أن تساهم الحكومة في تنمية رأس المال البشري داخل المجتمع من خلال الإنفاق على التعليم والصحة.

(٤-٢) الضرائب

تمثل الضرائب المصدر الأساسي لتمويل النفقات العامة، من أجل تنفيذ سياساتها وبرامجها، كما تعتبر الضرائب وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال دورها في إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء وبصفة خاصة إذا كانت معدلات الضرائب تصاعدية. فالمعدل الضريبي غير المناسب له تأثير عكسي على النمو الاحتوائي، حيث تؤثر معدلات الضرائب المرتفعة على الدخل سلبياً على إمكانيات وقدرات العاملين مما يؤدي إلى تراجع في قدرة وانتاجية القوى العاملة. كما تؤدي معدلات الضرائب المرتفعة على الدخل الرأسمالي إلى خفض المدخرات المتاحة لتمويل الاستثمارات ، كذلك تؤدي الضرائب المرتفعة على الأرباح إلى توجيه الموارد بعيداً عن الاستخدامات الأكثر إنتاجية وتوجيهها للاستثمارات التي تتمتع بإعفاءات أو مزايا ضريبية مما يؤدي إلى تحول المدخرات والاستثمارات بعيداً عن الأنشطة الانتاجية والتي تسهم بشكل مباشر في تحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم النمو الاحتوائي (أبو العنين، ٢٠١٣).

تعتبر زيادة الإيرادات العامة من الأمور المهمة لأي دولة لكي تتمكن تلك الدولة من تمويل النفقات العامة. ويجب على أي دولة أن تركز على الوسائل التي من شأنها أن ترفع تلك الإيرادات، فالدول التي حققت درجة من النجاح في التنمية الاقتصادية هي أيضاً التي تمكنت من تحقيق مستويات مرتفعة من تعبئة الموارد العامة. ولا سبيل لأي دولة نامية لكي تحقق النمو المستدام إلا من خلال التركيز على زيادة إيراداتها بصفة عامة. لأن البديل هو تخفيض نفقاتها العامة، وتخفيض النفقات الحكومية كجزء من الإجراءات المالية التصحيحية (في ظل برامج التكيف الهيكلي) يجعل نمو الناتج أكثر بطئاً ويؤثر بالسلب على تحصيل

الضريبة نتيجة انخفاض القاعدة الضريبية. وبالتالي فإن الأنظمة الضريبية الصحيحة في الدول النامية هي التي توفر حصيلة ضريبية متزايدة دون أن تضر الفقراء والتي تقوم على أساس تنويع مصادر عوائد الضريبة وهى التي تستهدف الاستهلاك الترفي لرفع حصيلة الضرائب، وتحتاج معظم الدول النامية إلى زيادة معدلات الضرائب واعتماد الضريبة التصاعدية (الأمم المتحدة، ٢٠١٦).

(٥) السياسة النقدية

تتعلق السياسة النقدية بالقرارات التي تتخذها البنوك المركزية للتأثير على تكلفة الأموال ومدى توافرها في الاقتصاد. وينظم البنك المركزي المعروض النقدي والذي له تأثير كبير على النشاط الاقتصادي. فالسياسة النقدية قد تكون انكماشية وفيها يتم رفع سعر الفائدة أو تخفيض العرض النقدي أو بيع الأوراق المالية من خلال عمليات البيع والشراء في السوق المفتوحة وذلك للحد من التضخم وتحسين مستوى المعيشة وبالتالي التقليل من معدل الفقر أو تكون السياسة النقدية توسعية، وتتم من خلال خفض سعر الفائدة أو شراء الأوراق المالية مما يؤدي إلى زيادة السيولة وذلك للحد من البطالة والركود الاقتصادي وزيادة الاستثمار ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي، مما يقلل من معدل الفقر (محمد، ٢٠٢٢). ولذلك فإن السياسات النقدية التي تعزز الاستقرار الاقتصادي تعمل على أن تكون معدلات الأسعار مستقرة وأن ينظم الائتمان المحلي ويوجه لدعم النمو وأن تستخدم أدوات السياسة النقدية المختلفة لمواجهة تقلبات النمو الاقتصادي قصير المدى في إطار سياسة سعر الصرف المعتمدة (زايخ وباي، ٢٠٢٢).

وتتمثل قنوات انتقال أثر السياسة النقدية في: قناة سعر الفائدة، حيث بتخفيض سعر الفائدة تنخفض تكلفة رأس المال ويزداد المعروض النقدي، مما ينتج عنه زيادة كل من الانفاق الاستهلاكي والاستثماري ومن ثم زيادة الطلب الكلي والناتج والتشغيل. وكذلك قناة الائتمان فاتباع السياسة النقدية التوسعية يشجع البنوك على الإقراض ودعم الاستثمارات وبالتالي مزيد من الإنتاج والتوظف (مداني، ٢٠١٧).

إن تحقيق الأهداف المختلفة للبنوك المركزية لا يمكن حدوثها في وقت واحد بسبب أن بعض الأهداف تكون متعارضة مع البعض الآخر ، فبينما تؤدي زيادة عرض النقود والائتمان المصرفي إلى تحفيز الطلب الكلي ومن ثم ارتفاع الإنتاج والاستخدام إلا أنه قد يؤدي بالوقت نفسه إلى زيادة في الأسعار وضغوط تضخمية في الاقتصاد الداخلي مما قد يؤثر سلباً

في ميزان المدفوعات الخارجي وأسعار صرف العملة نتيجة لزيادة الاستيراد وانخفاض الصادرات ، كذلك في حين يؤثر انخفاض أسعار الفائدة على تحفيز الانفاق الاستثماري وزيادة الطلب الكلي فإن انخفاضها مقارنة بأسعار الفائدة في الدول الأخرى قد يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج والذي يؤثر سلباً في ميزان المدفوعات الخارجية (الصفار، ٢٠٢٣).

اعتبر الكلاسيك السياسة النقدية الأداة الأكثر فعالية لتحقيق الاستقرار النقدي دون التأثير على الجانب الحقيقي للنشاط ومع أزمة الكساد الكبير لعام ١٩٢٩، أكد كينز على دور السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي والتي لا تقل أهمية عن السياسة النقدية والتي تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال سعر الفائدة والذي بدوره يؤثر على الاستثمار وعلى حجم الإنتاج والدخل ، وتكون السياسة النقدية في هذه الحالة مصاحبة فقط للسياسة المالية للتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية. وبالتالي يجب التنسيق بين السياستين المالية والنقدية حتى لا يكون هناك تعارض بينهما فيما يتعلق بتحقيق الهدف النهائي وهو حفز النمو الاحتوائي (مداني، ٢٠١٧). وتتركز اهتمامات التنسيق بين السياستين في الأجل القصير باستقرار الأسعار وإدارة الدين العام، بينما الاهتمامات في الأجل الطويل تنصب على تصميم وصياغة برنامج متوازن للسياسة النقدية والمالية يمكن من الحفاظ على مسار النمو الاقتصادي أكثر توازناً والتحكم في مستويات التضخم والتخفيف من حدة البطالة، فضلاً عن تحسين الوضع المالي من أجل تحفيز النمو الاقتصادي (عبد القادر وآخرون، ٢٠٢١). فيجب أن تكون كلا السياستين موجهة نحو أهداف اقتصادية حقيقية مثل خلق فرص عمل والحد من الفقر ، ويتحقق ذلك من خلال التوفيق بين السياسة المالية والنقدية لتحقيق النمو الاحتوائي. فلا يمكن التعامل

مع سياسات الاقتصاد الكلي على المدى القصير بمعزل عن إجراءات تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية. إن سياسات الاقتصاد الكلي على المدى القصير واستراتيجيات النمو للأجل الطويل مترابطة وليست منفصلة أو مستقلة (الأمم المتحدة،٢٠١٦).

(٦) تحليل واقع السياسة المالية والنقدية وأثرها على النمو الاحتوائي

(٦-١) السياسة المالية والنقدية خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٢٢

نفذت مصر برنامج للإصلاح الاقتصادي في فترة التسعينات نتيجة لاختلالات ومشاكل هيكلية واجهت الاقتصاد المصري وتمثلت أهداف الإصلاح الاقتصادي في ترشيد الانفاق الحكومي وتخفيض عجز الموازنة العامة وإلغاء الدعم وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتطبيق نظام أسعار الصرف المرنة وليس الثابتة ورفع أسعار الفائدة والخصخصة وتحرير التجارة (عثمان، ٢٠٢٣). وكانت السياسة المالية والنقدية المتبعة سياسة انكماشية من أجل إدارة الطلب فانخفض الانفاق الحكومي وانخفض تبعاً لذلك الدعم بكل أنواعه. وأثرت السياسة المالية الانكماشية على النفقات الاستثمارية بشدة حيث تعطلت العديد من المشروعات الاستثمارية العامة الأمر الذي أثر على معدل النمو والنشاط الاقتصادي في المجتمع. (شكر، ٢٠٢١). وبذلك فإن أبرز ملامح السياسة المالية تمثلت في تخفيض الانفاق العام وذلك من خلال الحد من الزيادة في مخصصات الأجور ووقف التعيينات الحكومية واتباع نظام المعاش المبكر مما أدى إلى انخفاض أعداد المشتغلين في القطاع الحكومي مما ساهم في زيادة معدلات البطالة (أحمد، ٢٠١١). كذلك كان لسياسات التكيف الهيكلي التي اتبعتها مصر منذ التسعينات أثر سلبي على البطالة، حيث زادت معدلات البطالة نتيجة للخصخصة ونتيجة لتخفيض الانفاق العام (رشيد، ٢٠٠٩).

ونتج عن السياسات المالية في فترة التسعينات انخفاض المشروعات والاستثمارات الحكومية والتي من شأنها أن توفر فرص العمل لأفراد المجتمع. كذلك كان للسياسات الاقتصادية المتبعة في تلك الفترة أثر سلبي على الفقراء حيث يرتبط بتلك السياسات تخفيض الدعم الموجه للطبقات الفقيرة بمختلف أنواعه كذلك عانت الطبقات الفقيرة من انخفاض القوة الشرائية للنقود

نتيجة ارتفاع معدلات التضخم، وبالتالي عانى أفراد المجتمع بشكل عام والطبقات الفقيرة بشكل خاص من ارتفاع معدل البطالة وانخفاض الدعم وارتفاع معدلات التضخم مما يعني المزيد من الفقر. وبالتالي هناك فئة عريضة لم تشارك في العملية الإنتاجية ولم تستفيد من ثمارها خلال فترة التسعينات. مما يعني أن النمو لم يكن احتوائياً يشمل جميع أفراد المجتمع خلال هذه الفترة. فقد تزامن مع تطبيق الإصلاح الاقتصادي زيادة حدة الفقر والبطالة وارتفاع معدل التضخم، حيث بلغت نسبة الفقراء غير القادرين على الوفاء بالاحتياجات الأساسية في مصر في عام ١٩٩٥ ١٩.٤٪، كما شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً ملحوظاً في نفس العام حيث بلغ ١٥.٧٪، كما ارتفعت معدلات البطالة لتصل إلى ١١.٠٢٪ عام ١٩٩٥ (الخربوطلي، ٢٠١٩). وكان أبرز إجراءات السياسة النقدية خلال فترة التسعينات تحرير سعر الفائدة بهدف توفير الأرصدة النقدية اللازمة لتمويل الاستثمار وتحرير أسعار الخدمات المصرفية ورفع كافة السقوف الائتمانية على معدلات نمو الائتمان بكل أنواعه، استحداث وسيلة لتمويل العجز الموسمي في الموازنة العامة للدولة من خلال أذونات الخزانة العامة (أبو العيون، ٢٠٠٣).

قامت الحكومة المصرية مرة أخرى في عام ٢٠١٦ بتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي تضمن إصلاحات مالية ونقدية تهدف إلى تحقيق معدلات نمو متسارعة ومستدامة، وتحقيق التنمية الشاملة لمصر. تتمثل دوافع تطبيق البرنامج في أن أسعار الصرف الثابتة مقابل الدولار أضعفت من تنافسية الاقتصاد المصري واستنزفت من إحتياطياته الأجنبية مما أثر سلباً على الاستثمار. كذلك ارتفع العجز والدين العام، فقد ارتفع مستوى الدين العام إلى ما يقرب من ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وارتفاع عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري بالإضافة إلى انخفاض معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة والتضخم (خالد والنجار، ٢٠٢٠).

تمثلت أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي في المرحلة الأولى في: (وزارة المالية، ٢٠٢٠)

- تحقيق الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي كتحرير سعر الصرف وإصلاح منظومة الدعم وإصدار قانون ضريبة القيمة المضافة
- تنفيذ إصلاحات هيكلية في بيئة الاستثمار كتشجيع الاستثمار المحلي والعمل على تكوين قاعدة إنتاجية كبيرة والتركيز على زيادة قدرة القطاعات الصناعية على المنافسة والتصدير

- تبني برامج اجتماعية تتميز بالكفاءة لحماية الفقراء ومحدودي الدخل كتحفيف الأعباء الضريبية على الفئات الأقل دخلاً والعمل على توفير فرص العمل في القطاع الخاص بهدف تحقيق النمو الاحتوائي وزيادة قيمة الدعم النقدي على السلع الغذائية بأكثر من الضعف والتوسع في معاشات الضمان الاجتماعي.

ركزت أهداف السياسة المالية في تلك الفترة على خفض معدلات العجز والدين من خلال ترشيد الانفاق وزيادة الموارد من خلال توسيع قاعدة الإيرادات الضريبية وربطها بالنشاط الاقتصادي ورفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح القاعدة العريضة من المواطنين واتباع سياسة توزيعية أكثر كفاءة وعدالة بالإضافة إلى برامج اجتماعية أكثر كفاءة لحماية الطبقات الأكثر فقرا (يونس، ٢٠١٩). كذلك تبنت الحكومة المصرية خمسة أهداف استراتيجية خلال المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة من ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٢، وذلك من أجل توفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع وتحقيق الاستقرار على المستوى الكلي، تمثلت هذه الأهداف في: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية والتنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي والنهوض بمستوى التشغيل وتحسين مستوى معيشة المواطن. ومن خلال هذه الأهداف يمكن ضمان استدامة النمو وتوزيع ثماره على جميع طبقات المجتمع وكذلك الاستثمار بشكل أكبر في العنصر البشري وتأهيل الشباب ورفع كفاءتهم الإنتاجية، وتحسين الخدمات الأساسية للمواطنين من خلال إنفاق أكثر كفاءة على قطاعي الصحة والتعليم والمعاشات والتأمينات الاجتماعية. وهي الأهداف التي يمكن من خلالها الوصول للنمو الاحتوائي والتي سوف يتضح آثارها بعد مرور فترة زمنية مناسبة (وزارة المالية، ٢٠٢٣).

(٦-٢) أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاحتوائي

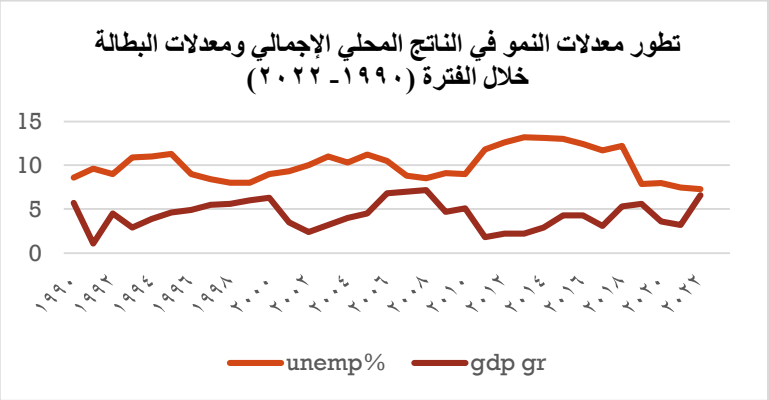

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

شكل رقم (١) تطور معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢)

يلاحظ من الشكل رقم (١) أن فترة التسعينات شهدت تراجعاً في معدلات النمو وفي نفس الوقت ارتفاع في معدلات البطالة مع انخفاض طفيف في بعض السنوات. لتسجل معدلات البطالة أقل نسبة لها عام ٢٠١٩ حيث بلغت حوالي ٨٪، وشهدت معدلات البطالة انخفاض نسبي بداية من ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٢. كما يظهر الشكل العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي، وأن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي سجلت ارتفاعاً كبيراً في عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٨ و٢٠٢٢. كما يوضح الشكل تحسن ملحوظ فيما يتعلق بانخفاض في معدل البطالة وارتفاع في معدل النمو الاقتصادي منذ ٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢٢. ويلاحظ أنه خلال فترة الدراسة وحتى مع تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي فإن معدل البطالة كان أعلى من المعدل الطبيعي مما يشير إلى الاستخدام غير الكفء لعنصر العمل، ومما يشير إلى أن النمو لم يكن احتوائياً حيث لم يصاحبه انخفاض معدل البطالة بشكل ملحوظ.

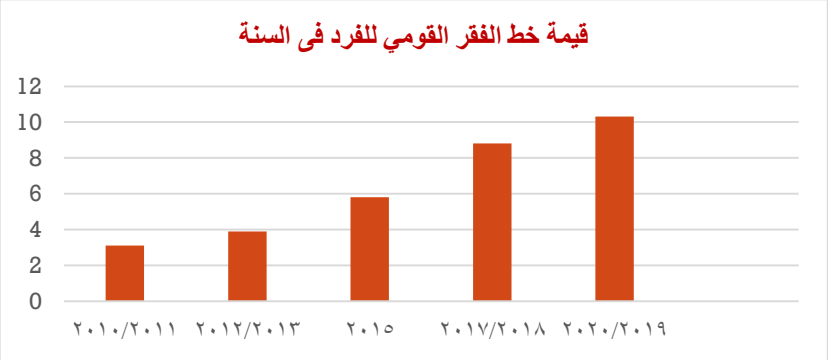

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

شكل رقم (٢) خط الفقر القومي (٢٠١٠- ٢٠٢٠)

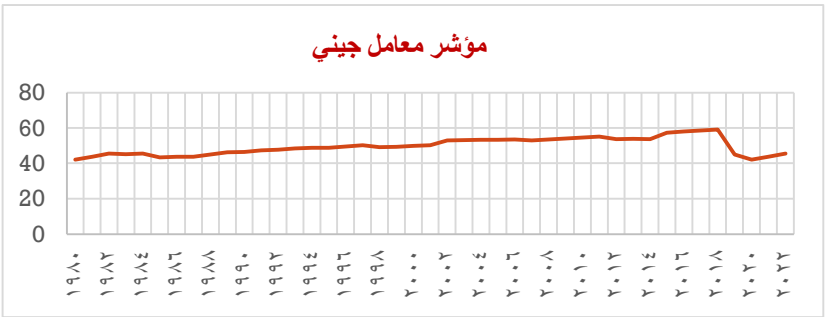

المصدر: مؤشرات التنمية الدولية – البنك الدولي

شكل رقم (٣) مؤشر معامل جيني (١٩٨٠- ٢٠٢٢)

يتضح من الشكل رقم (٢) أن خط الفقر القومي Lower Poverty Line (تكلفة الحصول على السلع والخدمات الأساسية للفرد والأسرة) وصل إلى أعلى معدلاته في عام ٢٠١٩. كذلك لا يزال ٤٨٪ من سكان ريف الوجه القبلي عام ٢٠١٩\٢٠٢٠ لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغير الغذاء. ولا يزال ثلثي الفقراء يسكنون في الريف. ويسكن ٤٣٪ من إجمالي الفقراء في ريف الوجه القبلي بينما يعيش به فقط ٢٦٪ من السكان (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٢٠). كما يتضح أيضاً من الشكل (٣) أن مؤشر معامل جيني لعدم المساواة يعكس أيضاً زيادة في عدم المساواة بلغت ذروتها في عام ٢٠١٩. ولا شك أن الاجراءات التي اتخذتها الدولة والتي تزامنت مع برامج الإصلاح الاقتصادي مثل رفع الدعم عن

الوقود والسلع التموينية قد أضرت بمصالح الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل، ولم تكف المبادرات التي اتخذتها الدولة لتحسين أوضاع محدودي الدخل مثل حياة كريمة وتكافل وكرامة فقد وصلت نسبة الفقر في عام ٢٠١٨ بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بحوالي عامين إلى ٣٢,٥ % تحت خط الفقر. ووصلت نسبة الفقر في مصر في عام ٢٠٢٠ وفقاً لمقياس الفقر الوطني نسبة ٢٩.٧، نسبة الفقراء في المحافظات الحضرية ٣١.١، بينما في المحافظات الريفية حوالي ٦٥.٩.

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٢٣، مصر في أرقام). ونستنتج من ذلك أن الإجراءات والسياسات التي اتبعتها الدولة لم تساهم في رفع مستوى معيشة الطبقات منخفضة الدخل، وبالتالي لم يتحقق النمو الاحتوائي فيما يتعلق باستفادة الطبقات محدودة الدخل من ثمار التنمية.

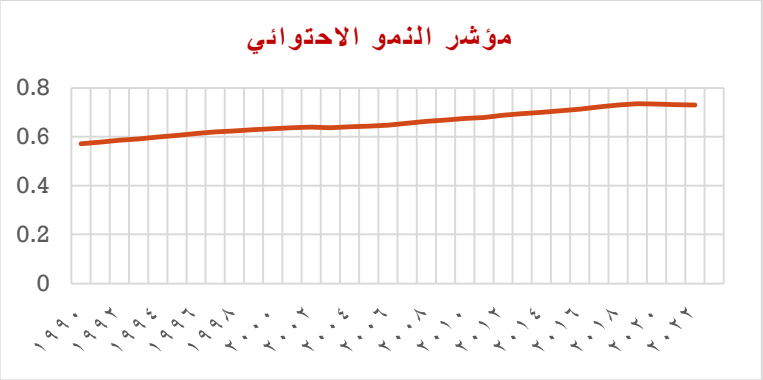

المصدر: تقارير التنمية البشرية أعداد مختلفة

شكل رقم (٤) مؤشر النمو الاحتوائي (١٩٩٠- ٢٠٢٢)

يتضح من الشكل رقم (٤) أن مؤشر النمو الاحتوائي حقق زيادات طفيفة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٧، وبدأ يتحقق تحسن ملحوظ من عام ٢٠٠٨ وحتى ٢٠٢٢. أي أن معدلات النمو الاحتوائي لم تكن مرتفعة وشهدت استقراراً خلال فترة الدراسة، وبالتالي لم يستفيد أفراد المجتمع المختلفة من تلك المعدلات، حيث لم تنخفض معدلات البطالة والفقر

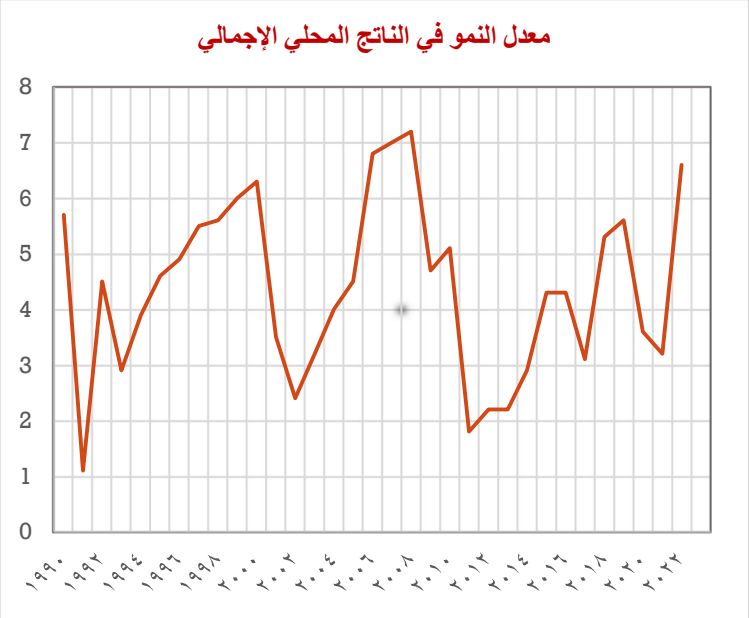

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

شكل رقم (٥) تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٠- ٢٠٢٢)

يتضح من الشكل رقم (٥) أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لم تكن قيمته مستقرة خلال فترة الدراسة حيث حقق انخفاض ملحوظ في عام ١٩٩١ ومع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، ثم حدثت زيادات ملحوظة حتى عام ٢٠٠٢، ثم بدأ ينخفض وتذبذبت معدلاته بين ارتفاع وانخفاض ليبلغ ذروته في عام ٢٠٠٨ حيث بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٧٪، ثم انخفض مرة أخرى بصفة خاصة في عام ٢٠١١ ومع أحداث ثورة يناير، ثم عاود للارتفاع مرة أخرى مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦، وبدأت تحدث زيادات أيضاً من عام ٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢٢. وتعتبر تلك الزيادات طفيفة وفقاً للمعدلات المرغوب الوصول إليها وانعكست تلك المعدلات المتواضعة على مؤشر النمو الاحتوائي والذي كان شبه مستقر دون وجود ارتفاع ملحوظ في معدلاته خلال فترة الدراسة، حيث يعتبر النمو في الناتج المحلي الإجمالي أحد مكوناته.

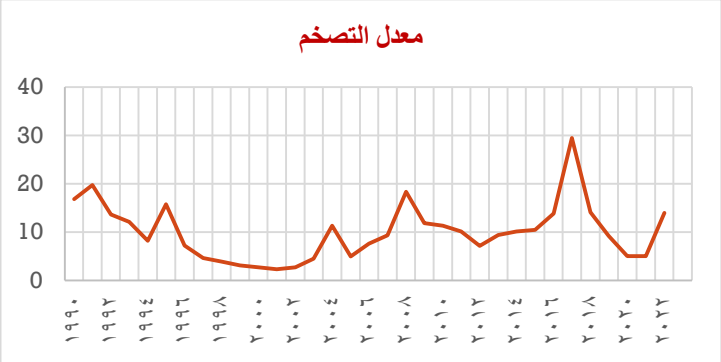

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

شكل رقم (٦) تطور معدلات التضخم (١٩٩٠- ٢٠٢٢)

شهدت معدلات التضخم تحسناً في الفترة من ١٩٩١- ٢٠٠١ حيث انخفض من ١٥٪ عام ١٩٩١ إلى ٢٪ عام ٢٠٠١ وذلك نتيجة للسياسة النقدية الانكماشية التي اتبعتها مصر خلال فترة الإصلاح الاقتصادي، ثم أخذت معدلات التضخم في الارتفاع من عام ٢٠٠٢ ووصلت إلى ١٤٪ عام ٢٠٠٤ و٢٠٪ عام ٢٠٠٨ وذلك تأثراً بتخفيض قيمة الجنيه عام ٢٠٠٣. وعلى الرغم من أن السياسة النقدية الانكماشية تمثل أحد أهداف تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي للسيطرة على التضخم ورغم ذلك شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٠ نجد أنها كانت (١٠,٤٠ % على أساس سنوي) ووصلت بعد تطبيق برنامج الإصلاح مباشرة عام ٢٠١٧ إلى معدلات لم تحدث منذ فترة كبيرة وهي ٢٩,٥٠ %

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء).

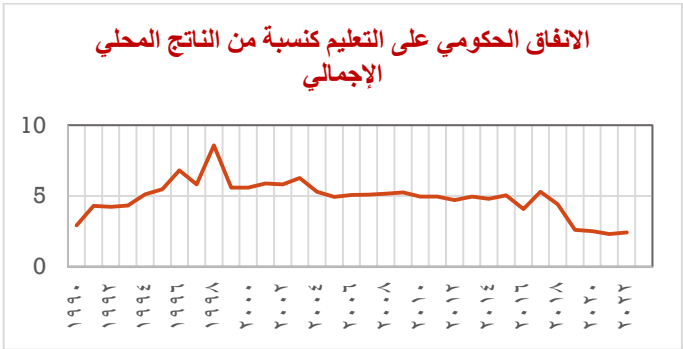

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

شكل رقم (٧) الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٠- ٢٠١١)

شهد الانفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعات متتالية بلغت ذروة تلك الارتفاعات في عام ١٩٩٨، ثم بدأ في الانخفاض ثم بدأ يستقر هذا المعدل من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١٦ وبعد عام ٢٠١٦ ومع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي شهد الانفاق الحكومي على التعليم انخفاضاً ملحوظاً حتى عام ٢٠٢٢.

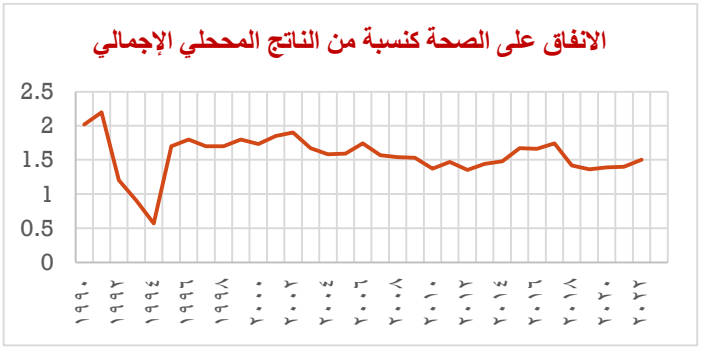

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

شكل رقم (٨) الإنفاق الحكومي على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٠- ٢٠٢٢)

شهد الانفاق الحكومي على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً ملحوظاً منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩٠ ووصل لأقل مستوياته عام ١٩٩٤، ليرتفع بعد ذلك في عام ١٩٩٦ ويكون شبه مستقر خلال فترة الدراسة. وبالتالي فإن الانفاق الحكومي على الصحة لم يزداد ليرفع من المستوى الصحي لأفراد المجتمع والعاملين وبالتالي يرفع من مستوى كفاءتهم ويعني ذلك استمرار حصولهم على دخول أقل. ولا شك أن تعليم الفرد يرتبط بمستوى معيشته، فتتناقص مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم. فأكثر من ثلث الأميين فقراء ولم تحصل الغالبية العظمى من الفقراء ٧٠٪ سوى على تعليم ابتدائي على الأكثر، على النقيض ٤٪ فقط من الفقراء حاصلون على التعليم الجامعي فأكثر

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٢٠).

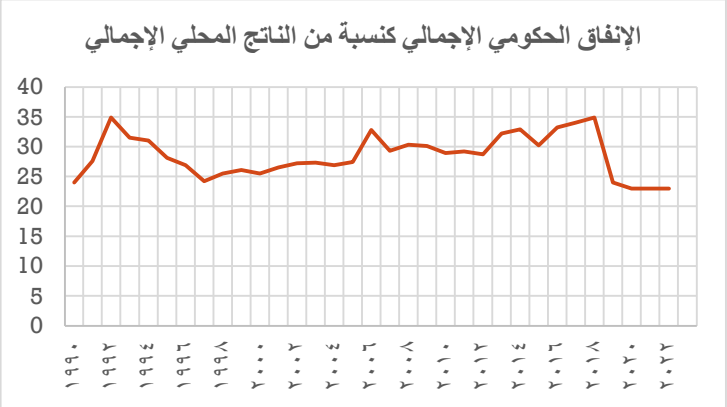

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

شكل رقم (٩) الإنفاق الحكومي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٠- ٢٠٢٢)

شهد الإنفاق الحكومي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً منذ ١٩٩٢ ومع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي حتى عام ١٩٩٥، ثم شهد استقراراً ولم يكن هناك ارتفاعات ملحوظة حتى عام ٢٠١٧، حيث بدأ في الانخفاض بشدة منذ هذا العام وحتى ٢٠٢٢ تزامناً مع تطبيق مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦.

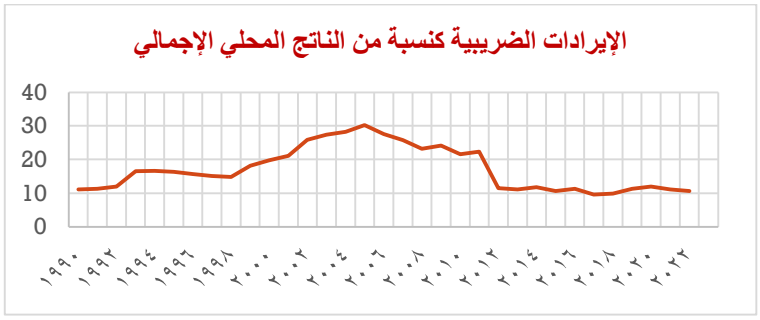

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي

شكل رقم (١٠) الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٠- ٢٠٢٢)

شهدت الإيرادات الضريبية ارتفاعاً منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩٠ بلغت ذروة تلك الارتفاعات في عام ٢٠٠٥، ثم بدأت تنخفض تلك المعدلات تدريجياً منذ ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٨، لتعاود الارتفاع البسيط مرة أخرى في ٢٠١٩- ٢٠٢٠ تزامناً مع تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

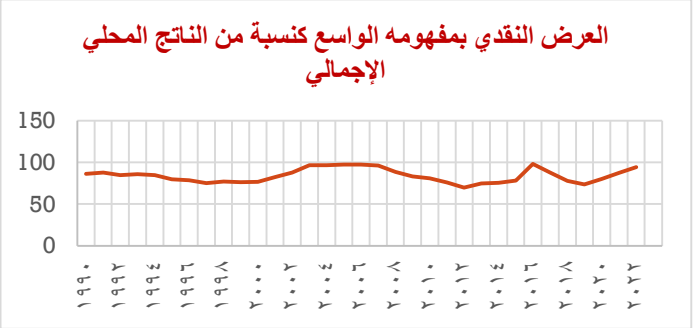

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

شكل رقم (١١) العرض النقدي بمفهومه الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٠- ٢٠٢٢)

شهد العرض النقدي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً طفيفاً منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وذلك تزامناً مع السياسة النقدية الانكماشية التي اتبعتها مصر خلال تلك الفترة وحتى عام ٢٠٠٤، حيث بدأت تلك النسبة في الارتفاع حتى ٢٠٠٨، ثم بدأت في الانخفاض مرة أخرى تزامناً مع الأزمة المالية العالمية ثم تحقق ارتفاعاً بسيطاً في عام ٢٠١٦ ثم تبدأ في الانخفاض مرة أخرى حتى عام ٢٠١٩ ثم شهدت ارتفاعاً بسيطاً حتى عام ٢٠٢٢.

(٧) نموذج الدراسة ونتائج الدراسة القياسية

تهدف الدراسة إلى قياس أثر والسياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي الاحتوائي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٢ وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة Auto Regressive Distributed Lag Model ARDL

وقد تم الاعتماد على المصادر التالية في الحصول على البيانات:

- مؤشرات التنمية الدولية، البنك الدولي.
- وزارة المالية.
- البنك المركزي.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.
- صندوق النقد العربي.

(٧- ١) متغيرات الدراسة والإشارات القبلية المتوقعة وفقاً للنظرية الاقتصادية والإحصاءات الوصفية:

(٧-١-١) متغيرات الدراسة

وفقاً للنظرية الاقتصادية ووفقاً للدراسات السابقة دراسة (شيماء، ٢٠١٧) ودراسة (رمضان، ٢٠١٩) ودراسة (عز الدين ويحي، ٢٠٢١) ودراسة (معن، ٢٠٢٠). يوجد العديد من العوامل التي تؤثر في النمو الاحتوائي من أهم هذه العوامل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم.

$$IG = f(gdp, inf) \qquad (1)$$

$$IG = f(gdp, inf) \qquad (2)$$

ولقياس أثر كلاً من السياسة المالية والنقدية تم إضافة متغيرات تعبر عن السياسة المالية والنقدية:

$$IG = f(gdp, exp, Edu, Health, tax, inf) \qquad (3)$$

$$IG = f(gdp, m2, inf) \qquad (4)$$

ويمكن التعبير عن أثر السياسة المالية من خلال ثلاث معادلات، حيث تم تقسيم مكونات الإنفاق الحكومي لمعرفة أثر الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة وذلك لأهمية الاستثمار في رأس المال البشري في تحفيز النمو الاحتوائي، بالإضافة إلى أثر الإنفاق الحكومي الإجمالي على النمو الاحتوائي للوقوف على دور السياسة المالية معبراً عنها بالإنفاق الحكومي سواء بشكل إجمالي أو بشكل أكثر تحديداً فيما يتعلق بالإنفاق على التعليم والصحة في تحقيق النمو الاحتوائي في مصر. تمثل المعادلة الأولى أثر السياسة المالية معبراً عنها بالإنفاق الحكومي الإجمالي والإيرادات الضريبية على النمو الاحتوائي. وتعبر المعادلة الثانية عن أثر السياسة المالية معبراً عنها بالإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية على النمو الاحتوائي. وتعبر المعادلة الثالثة عن أثر السياسة المالية معبراً عنها بالإنفاق الحكومي على الصحة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية على النمو الاحتوائي.

كما تم قياس أثر السياسة النقدية من خلال المعادلة الرابعة والتي تقيس أثر السياسة النقدية معبراً عنها بالعرض النقدي بالمفهوم الواسع على النمو الاحتوائي.

$$\boldsymbol{lIG} = \alpha_0 + \alpha_1 \boldsymbol{lgdp} + \alpha_2 \boldsymbol{lexp} + \alpha_3 \boldsymbol{ltax} + \alpha_4 \boldsymbol{inf} + \boldsymbol{u}_1 \quad (1)$$

$$\boldsymbol{lIG} = \alpha_0 + \alpha_1 \boldsymbol{lgdp} + \alpha_2 \boldsymbol{lEdu}\, \alpha_3 \boldsymbol{ltax} + \alpha_4 \boldsymbol{inf} + \boldsymbol{u}_2 \quad (2)$$

$$\boldsymbol{lIG} = \alpha_0 + \alpha_1 \boldsymbol{lgdp} + \alpha_2 \boldsymbol{lHealth} + \alpha_3 \boldsymbol{ltax} + \alpha_4 \boldsymbol{inf} + \boldsymbol{u}_3 \quad (3)$$

$$\boldsymbol{lIG} = \beta_0 + \beta_1 \boldsymbol{lgdp} + \alpha\beta_2 \boldsymbol{lm2} + \beta_3 \boldsymbol{inf} + \boldsymbol{v} \quad (4)$$

أولاً: المتغير التابع، مؤشر النمو الاحتوائي IG

تعددت المؤشرات التي استخدمت للتعبير عن النمو الاحتوائي فوفقاً لدراسة Anwar, et al (2019) تم بناء مؤشر للنمو الاحتوائي ويتكون هذا المؤشر من الأفراد تحت خط الفقر القومي وقيمة معامل جيني ومعدل التشغيل الكلي ومعدل الالتحاق بالتعليم الأساسي. ووفقاً لدراسة Adeosun, et al. (2020) كان مؤشر للنمو الاحتوائي عبارة عن متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي GDP–per–person employed (inclusive growth proxy). كما استخدمت دراسة بدر (٢٠١٩) ودراسة معن (٢٠٢٠)، مؤشر للنمو الاحتوائي عبارة عن متوسط لثلاثة أدلة هي: دليل التعليم والصحة والتشغيل. بصفة عامة يقيس **مؤشر النمو الاحتوائي** درجة احتوائية أو شمولية النمو من خلال ثلاثة أدلة رئيسية هي التعليم والصحة والدخل وكيفية توزيعه، عن طريق التحقق من مدى إتاحة فرص التعليم والصحة والدخل على مستوى المجتمع ككل. ويدل المؤشر على جوانب التحسن الاقتصادي والاجتماعي على مستوى مختلف الأدلة الفرعية.

وسوف يتم الاعتماد على مؤشر التنمية البشرية Human Development Indicator HDIكمؤشر للنمو الاحتوائي نظراً لأنه يشتمل على نفس المتغيرات التي تدخل في حساب مؤشر النمو الاحتوائي مثل مستوى التعليم والصحة ومتوسط نصيب الفرد من الدخل. ويمثل مؤشر التنمية البشرية مؤشر مركب يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل سنوي منذ عام ١٩٩٠ ويقيس مستوى التنمية البشرية في الدول والمكونة من الدخل والصحة والتعليم، ويقوم المؤشر على منهجية ترى أن التنمية تتمثل في توسيع قدرات وخيارات البشر (المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٩).

ثانياً: المتغيرات المستقلة

- **التضخم Inf** تم حساب معدل التضخم السنوي على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لسنة الأساس ٢٠١٠، ويكون أثر معدل التضخم على النمو الاحتوائي غير محدد فقد يكون لمعدل التضخم أثر سلبي على مؤشر النمو الاقتصادي الاحتوائي، وذلك لأن له تأثير سلبي على دخول الأفراد الحقيقية مما يؤدي إلى تدهور مستويات المعيشة وبالتالي ارتفاع معدلات الفقر في المجتمع. وقد يكون له أثر إيجابي على النمو الاحتوائي.
- **الناتج المحلي الإجمالي Gdp** تم قياسه بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن يكون لمعدل نمو الناتج المحلي أثر موجب على النمو الاقتصادي الاحتوائي، ذلك لأن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يعني زيادة المخصص للتعليم والصحة والتطوير والتدريب والبحث ومن ثم يرفع إنتاجية الفرد وكافة القطاعات الاقتصادية.

ثالثاً: المتغيرات المستقلة التي تتعلق بالسياسة المالية:

- **الانفاق الحكومي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي exp** من المتوقع أن يكون للإنفاق الحكومي أثر موجب على مؤشر النمو الاقتصادي الاحتوائي لأنه يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه يسهم في مزيد من الاستثمار في رأس المال البشري سواء كان هذا الانفاق موجه للتعليم أو الصحة أو النفقات الاجتماعية.
- **الانفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي EDU** من المتوقع أن تكون العلاقة بينه وبين النمو الاحتوائي طردية. فكلما زادت عدد سنوات التعليم والتي تعد من أهم مقاييس رأس المال البشري كلما زادت كفاءة وقدرات وانتاجية العاملين وبالتالي يكون النمو احتوائياً.
- **الانفاق الحكومي على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي HEALTH** من المتوقع أن تكون العلاقة بينه وبين النمو الاحتوائي طردية. فالأفراد الأصحاء أكثر إنتاجية ويشاركون بنسبة كبيرة في معدل التوظف. فزيادة الإنتاجية للقوى العاملة نتيجة تحسن المستوى الصحي يساهم ليس فقط في زيادة الأجور، ولكن أيضاً في له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي الاحتوائي.
- **الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي Tax**: ومن المتوقع أن يكون ليها تأثير إيجابي على مؤشر النمو الاقتصادي الاحتوائي، وبصفة خاصة إذا كانت هذه الضرائب تصاعدية وبمعدلات مناسبة وتراعي عدالة التوزيع.

رابعاً: المتغيرات المستقلة التي تتعلق بالسياسة النقدية:

- **السيولة المحلية M2 تم التعبير عنها بالعرض النقدي بمفهومه الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي** وتمثل أحد أدوات السياسة النقدية التي من خلالها يتم التأثير على العرض النقدي فزيادة العرض النقدي بمفهومه الواسع تعني اتباع سياسة نقدية توسعية والعكس في حالة خفض العرض النقدي. ومن المتوقع أن يؤثر العرض النقدي طردياً على النمو الاحتوائي.

(٧- ١- ٢) الإحصاءات الوصفية

سيتم الاستعانة ببعض مقاييس الاحصاء الوصفي، لإعطاء فكرة ملخصة عن متغيرات الدراسة. ويتضح من الجدول رقم (١) أن جميع متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي وفقاً لاختبار Jarque-Bera ما عدا التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. ولقد اعتمدت الدراسة على استخدام الصيغة اللوغاريتمية وذلك للحصول على مرونات المتغيرات المستقلة، وكذلك لأن الصيغة اللوغاريتمية تقلل من تشتت البيانات (فطر وسعد، ٢٠٢٢).

جدول رقم (١) الاحصاءات الوصفية

	IG	LEXP	LGDP	INF	LTAX	LM2
Mean	−0.421520	3.342230	1.398055	9.976061	2.773664	4.425866
Median	−0.435409	3.335770	1.504077	9.400000	2.751860	4.420717
Maximum	−0.307885	3.552487	1.974081	29.50000	3.411500	4.586356
Minimum	−0.558616	3.135494	0.095310	2.300000	2.265598	4.244422
Std. Dev.	0.075842	0.124197	0.431371	5.877023	0.370365	0.096578
Skewness	−0.033967	−0.028902	−0.995418	1.120595	0.259805	0.228377
Kurtosis	1.920246	2.045677	3.858817	4.854123	1.590506	1.987866
Jarque-Bera	1.609416	1.256852	6.463864	11.63347	3.102917	1.695429
Probability	0.447218	0.533431	0.039481	0.002977	0.211939	0.428393

المصدر: بواسطة الباحثة اعتماداً على برنامج eviews12

(٧-٢) خطوات تطبيق نموذج ARDL

يستخدم نموذج ARDL لتحليل العلاقات الديناميكية (الحركية) أي التي تأخذ الزمن في اعتبارها في تحليل السلاسل الزمنية. وفي نموذج ARDL تعتمد قيمة المتغير التابع على قيمة نفس المتغير في فترة زمنية سابقة وهذا هو المقصود بالانحدار الذاتي autoregressive، **بالإضافة إلى** اعتماد المتغير التابع على القيم الحالية والسابقة للمتغيرات المستقلة الأخرى في المعادلة المقدرة وهذا هو المقصود بالفجوات الموزعة distributed lag (Kripfganz & Schneider, 2018). ويقصد بالفجوات الموزعة distributed lag في نموذج ARDL أن التغيرات التي تحدث في المتغيرات الاقتصادية المستقلة تؤدي إلى تغيرات في متغير آخر (التابع) عبر الزمن، وينعكس أثر المتغيرات المختلفة على المتغير التابع ليس خلال نفس الفترة فقط، ولكن يتوزع أثر تلك المتغيرات عبر الزمن. فالأثر الكلي (الأثر في الأجل الطويل) للمتغير المفسر على المتغير التابع لا يتحقق بصورة فورية ولكن يستغرق فترة زمنية حتى يكتمل تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع (مهران، ٢٠٢٠).

ويتم استخدام نموذج ARDL بناءً على توفر مجموعة من الشروط ومنها درجة استقرار السلاسل الزمنية. فإذا كانت المتغيرات مستقرة في المستوى يكون الأسلوب المناسب هو طريقة المربعات الصغرى العادية ordinary least square (OLS) أو متجه الانحدار الذاتي vector autoregressive (VAR)، حيث في هذا الحالة نحصل على مقدرات غير متحيزة. أما إذا كانت كل المتغيرات غير مستقرة في المستوى تصبح تلك الطرق غير مناسبة لتحليل العلاقة بين المتغيرات، وحتى بعد أخذ الفروق الأولى واستقرار المتغيرات وتطبيق OLS أو VAR فإننا نحصل فقط على تقديرات الأجل القصير ولا يمكن تقدير العلاقة التوازنية في الأجل الطويل (Erica, 2021). أما عندما تكون المتغيرات ساكنة stationary أي مستقرة في المستوى أو غير ساكنة nonstationary أي استقرت بعد أخذ الفرق الأول أو مزيج بينهما يعتبر نموذج ARDL من أفضل الأساليب القياسية مقارنة بالأساليب الأخرى. ولا يمكن استخدام أسلوب ARDL إذا كانت المتغيرات مستقرة بعد أخذ الفرق الثاني أي متكاملة من الدرجة الثانية. كما يكون نموذج ARDL مناسب في حالة العينات الصغيرة، وتكون المقدرات التي نحصل عليها غير متحيزة (Nkoro & Uko, 2016). يمكن من خلال نموذج ARDL الحصول على مقدرات في الأجل القصير وأيضاً في الأجل الطويل وذلك بعد اختبار وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار التكامل المشترك cointegration test (Chom et al,) 2023.

(٧-٢-١) اختبار الاستقرار

في البداية يجب اختبار استقرار السلاسل الزمنية وذلك لتحديد النموذج القياسي الملائم لتحليل تلك البيانات. والهدف من اختبار استقرار السلاسل الزمنية هو ألا تكون النتائج مزيفة أو تعطي نتائج مبالغ فيها لمعامل التحديد ولا تعبر عن الحقيقة وبالتالي تكون النتائج التي نحصل عليها اعتماداً على بيانات سلسلة زمنية دون اختبار درجة استقرارها مضللة. توجد عدة اختبارات للتعرف على هل هذه المتغيرات مستقرة في المستوى أم مستقرة بعد أخذ الفرق الأول أو الثاني، من هذه الاختبارات: اختبار ديكلي فوللر الموسع ADF Augmented Dickey –Fuller واختبار فيليبس بيرون PP Phillips– Perron،

(٧-٢-٢) تحديد فترات الإبطاء المثلي

يتم تحديد فترات الإبطاء المثلى اعتماداً على أقل قيم وفقاً لمعيار (AIC) ، ويسمح نموذج ARDL بإدخال عدد أكبر من فترات التباطؤ الزمني حتى يتم التوصل إلى الوضع الأمثل (البدوي، ٢٠٢٣).

(٧-٢-٣) اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (bound test)

يتم التأكد من وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات من خلال اختبار الحدود للتكامل المشترك، وينص فرض العدم على أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وينص الفرض البديل على أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

في حالة قبول فرض العدم يعني ذلك أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك وفي هذه الحالة لا نستطيع تقدير علاقة الأجل الطويل ونقوم فقط بتقدير نموذج ARDL في الأجل القصير عن طريق أخذ الفروق الأولى. أما في حالة رفض فرض العدم فإنه توجد علاقة تكامل مشترك وبالتالي نقوم بتقدير علاقة الأجل الطويل في نموذج ARDL، ويتم رفض فرض العدم إذا كانت قيمة إحصائية f المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة f الجدولية. أما إذا كانت قيمة إحصائية f المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى للقيم الحرجة فلا يمكن رفض فرض العدم، وبالتالي لا توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة عند مستوى المعنوية المختار، وإذا كانت قيمة إحصائية f المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأقصى والأدنى للقيم الحرجة فإن النتيجة تكون غير محسومة ولا يمكن الجزم بأن المتغيرات بينها تكامل مشترك أم لا (حسين، ٢٠٢٣).

(٧-٢-٤) تقدير نموذج تصحيح الخطأ في إطار نموذج ARDL

يساعد هذا النموذج في تقدير معلمة تصحيح الخطأ والتي يجب أن تكون سالبة ومعنوية، مما يؤكد على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وأيضاً يمكن من خلال نموذج تصحيح الخطأ ECM التعرف على الآثار قصيرة الأجل للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

(٧-٢-٥) اختبار جودة النموذج المقدر

يتم التأكد من سلامة النموذج من المشاكل القياسية ويكون ذلك عن طريق عدة اختبارات تشخيصية والتي من أهمها:

- اختبار Breusch- Godfrey Serial Correlation LM ويوضح هذا الاختبار هل يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي أم لا. رغم إن إحصائية ديربن -واتسون DW تكشف مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي من الرتبة الأولى، فهي لا توضح إذا كان هناك ارتباط ذاتي من رتبة أعلى من الأولى، ولذلك يتم إجراء اختبار LM test (نجا ونصير، ٢٠٢١).
- اختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity، يعتبر ثبات تباين البواقي أحد الافتراضات الأساسية التي تبنى عليها طريقة المربعات الصغرى العادية، وعدم تحقق هذا الافتراض يفقد المقدرات خاصية الكفاءة.
- اختبار التوزيع الطبيعي Jarque- Bera يعتبر شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي شرطاً ضرورياً خاصة في حالة العينات الصغيرة.
- اختبار Ramsey Reset test ومن خلال هذا الاختبار يتضح لنا إذا كان الشكل الدالي المستخدم في النموذج مناسب للبيانات أم لا

(٧-٣) نتائج تقدير نموذج ARDL

(٧-٣-١) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية

تم اختبار استقرار السلاسل الزمنية في ثلاثة نماذج للانحدار: في ظل وجود ثابت وثابت واتجاه عام وبدون ثابت أو اتجاه عام. ويتضح من نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية أن هناك متغيرات استقرت في المستوى مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي على الصحة في حين استقرت باقي متغيرات النموذج بعد أخذ الفرق الأول وفقاً لاختباري PP وADF كما يتضح من الجدول رقم (٢)

جدول رقم(٢) اختبار استقرار السلاسل الزمنية

Variables	ADF		PP	
Intercept	(0)	(I)	(0)	(I)
lIG	0.5263	0.005	0.4444	0.002
IM2	0.0723	0.0022	0.1936	0.0026
ltax	0.6867	0.0003	0.6047	0.0003
lexp	0.1313	0.0001	0.1003	0.0000
inf	0.1594	0.0001	0.1627	0.0001
lhealth	0.0129	--------	0.0215	--------
ledu	0.5098	0.0000	0.4341	0.0000
lgdp	0.0031	---------	0.0028	----------
Intercept and Trend				
lIG	0.2489	0.044	0.6669	0.043
lM2	0.2560	0.0108	0.4912	0.0123
ltax	0.7403	0.0006	0.7398	0.0006
lexp	0.3962	0.0003	0.3372	0.0001
lhealth	0.0572	0.0002	0.0939	0.0000
ledu	0.1839	0.0000	0.1976	0.0000
inf	0.3472	0.0004	0.4177	0.0003
lgdp	0.0170	----------	0.0152	--------
None				
lG	0.0554	----------	0.0000	----------
lM2	0.7335	0.0001	0.7257	0.0001
ltax	0.6075	0.0000	0.6044	0.0000
lexp	0.6229	0.0000	0.6234	0.0000
lhealth	0.0757	0.0000	0.0000	--------
ledu	0.5182	0.0000	0.5283	0.0000
inf	0.4095	0.0000	0.4583	0.0000
lgdp	0.3005	0.0000	0.4003	0.0000

المصدر: بواسطة الباحثة اعتماداً على برنامج eviews12

(٧-٣-٢) اختيار فترات التباطؤ المثلى

كانت فترة الإبطاء المثلى للنماذج الأربعة على التوالي كما يتضح من الشكل رقم (١٣) كالأتي: (٤-٢-٢-٣)، (١-٢-٠-٤-٠)، (٤-٤-٤-٤-٤) (١-٤-٤-٢-٠).

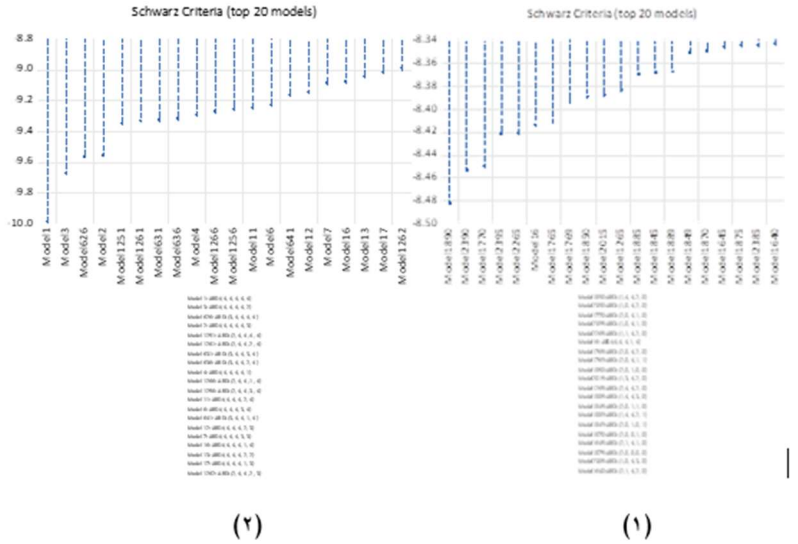

(٢) (١)

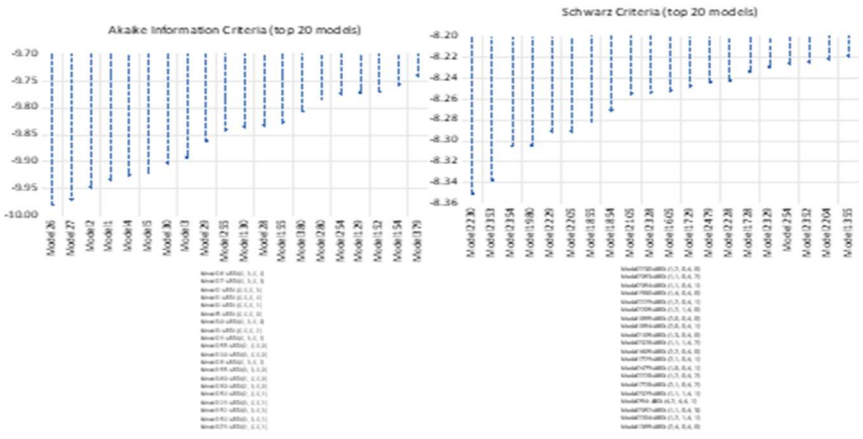

(٤) (٣)

شكل رقم (١٣) فترات الإبطاء المثلى

(٧-٣-٣) نتائج اختبار التكامل المشترك

يبين الجدول رقم (٣) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية اختبار الحدود للنماذج الأربعة، حيث تشير القيمة المحسوبة لإحصائية f في جميع النماذج أنها أكبر من القيمة الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند مستوى معنوية ١٪، وبذلك يتم رفض فرض العدم في اختبار التكامل المشترك والذي ينص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. مما يعني أن هناك علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (٣) نتائج اختبار الحدود للنماذج الأربعة

الحد الأقصى				الحد الأدنى				مستوى المعنوية	إحصائية F			
4	3	2	1	4	3	2	1		4	3	2	1
3.1	3.0	3.0	3.09	2.0	2.2	2.2	2.2	10%	4,9	29	13	11.9
3.6	3.4	2.5	3.49	2.4	2.5	2.5	2.56	5%				
4.8	4.3	3.2	4.37	3.4	3.2	3.2	3.29	1%				

(٧-٣-٤) نتائج اختبار جودة النموذج

يتضح من الجدول رقم (٤) أن:

١- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي للنماذج الأربعة Jarque-Bera تتوزع توزيعاً طبيعياً، حيث كانت القيمة الاحتمالية أكبر من ٥٪ ، مما يعني قبول فرض العدم بأن بواقي النموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً

٢- أظهرت القيمة الاحتمالية لاختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test أكبر من ٥٪، مما يعني قبول فرض العدم بأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي.

٣- سجلت القيمة الاحتمالية لاختبار ARCH واختبار BreusCH قيمة احتمالية أكبر من ٥٪ ، ما يعني قبول فرض العدم بأن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين للبواقي.

٤- أظهرت اختبار Ramsey RESET Test أن القيمة الاحتمالية أكبر من ٥٪ مما يعني قبول فرضية العدم بصحة شكل الدالة المستخدمة في النموذج

جدول رقم (٤) نتائج اختبار جودة النموذج المقدر في النماذج الأربعة

	4		3		2		1	
الاختبار	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية
Test Jarque-Bera	0.11	0.94	1.4	0.48	3.6	0.15	0.9572	0.6196
LM Test	0.01	0.9	2.5	0.12	0.72	0.56	1.17	0.37
Heteroskedasticity Test Breusch – Aruch	0.6 1.0	0.6 0.3	0.38 0.01	0.96 0.90	0.48 0.42	0.88 0.51	1.39 0.37	0.30 0.54
Ramsey RESET Test	1.5	0.23	0.07	0.94	1.8	0.16	1.4	0.19

وفيما يتعلق بنتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنماذج الأربعة فقد تم تطبيق اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج في الأجل القصير والأجل الطويل وذلك بالاعتماد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ) للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها. وتبين من الشكل (١٤، ١٥، ١٦، ١٧) أن النماذج الأربعة لا يوجد بها تغير هيكلي وبالتالي هذه النماذج مستقرة، حيث يوضح الرسم البياني أن احصائيات (CUSUMSQ& CUSUM) تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%) أي أن معاملات المقدرة للنموذج مستقرة خلال فترة الدراسة.

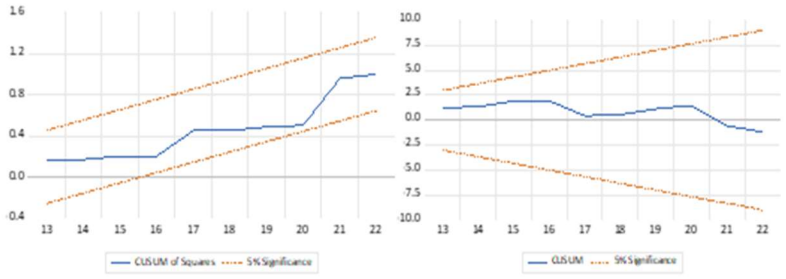

المصدر: بواسطة الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

شكل رقم (١٤) اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج الأول

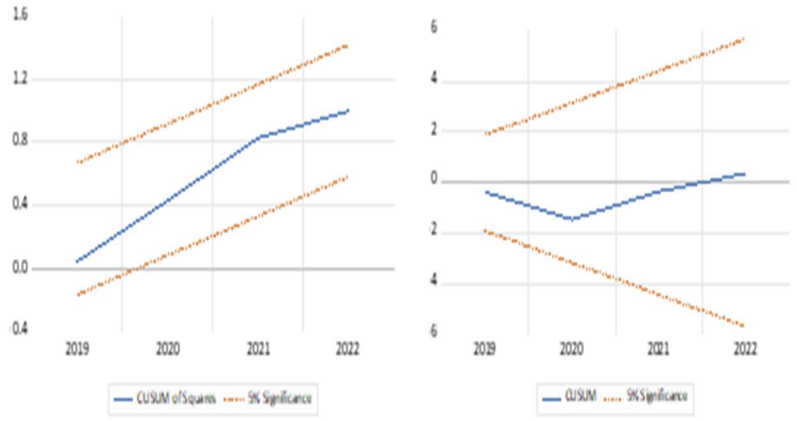

المصدر: بواسطة الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

شكل رقم (١٥) اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج الثاني

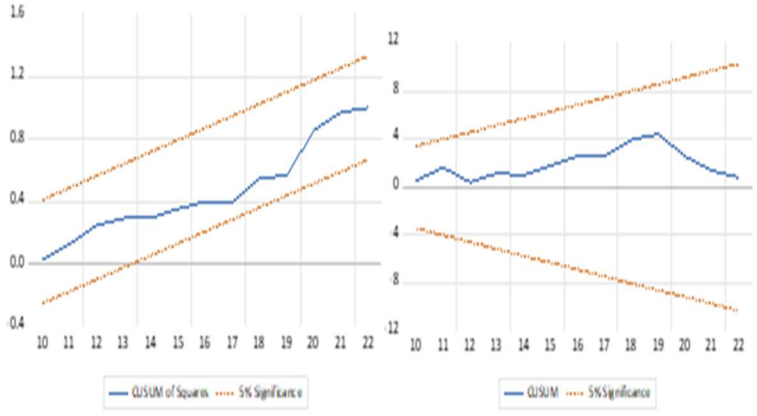

المصدر: بواسطة الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

شكل رقم (١٦) اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج الثالث

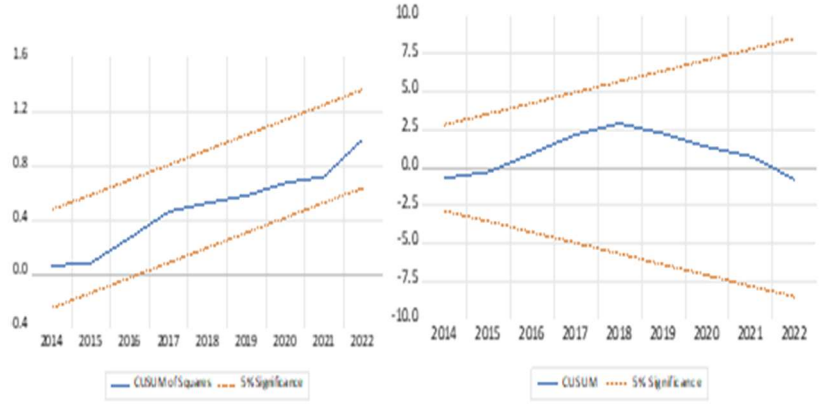

المصدر: بواسطة الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

شكل رقم (١٧) اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج الرابع

وفيما يتعلق باختبار قدرة النموذج على التنبؤ قد يكون معامل التحديد مرتفع ومعلمات النموذج ذات دلالة إحصائية، إلا أن قدرة النموذج على التنبؤ ضعيفة. ويتم اختبار قدرة النموذج على التنبؤ من خلال الاحصائيات الخاصة ب U1 و U2 الخاصة ب theil (معامل theil للتفاوت)، فكلما اقتربت قيم المعاملان من الصفر كلما كانت قدرة النموذج على التنبؤ أفضل (البدوي، ٢٠٢٣). ويتضح من الشكل رقم (١٨) أن القدرة التنبؤية للنموذج الأول كبيرة، حيث بلغت قيمة المعامل U1 حوالي ٠.٠٠٠٥ وقيمة المعامل U2 حوالي ٠.٠٧٨ وهما يقتربان من الصفر. مما يعني أن القدرة التنبؤية للنموذج الأول مرتفعة. ويتضح من الشكل رقم (١٩، ٢٠، ٢١) أيضاً ارتفاع القدرة التنبؤية لباقي النماذج.

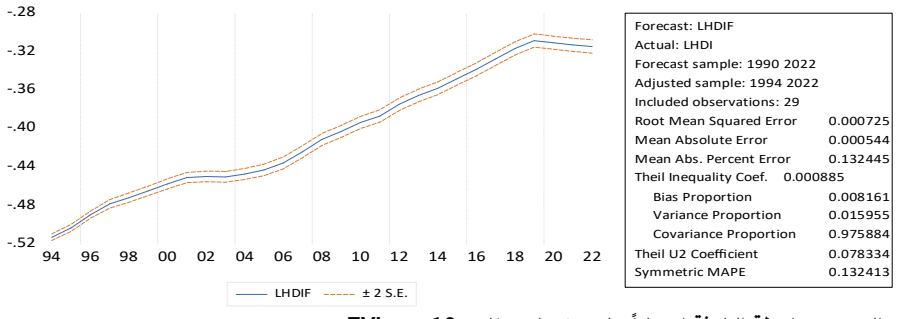

المصدر: بواسطة الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

شكل رقم (١٨) القدرة التنبؤية للنموذج الأول

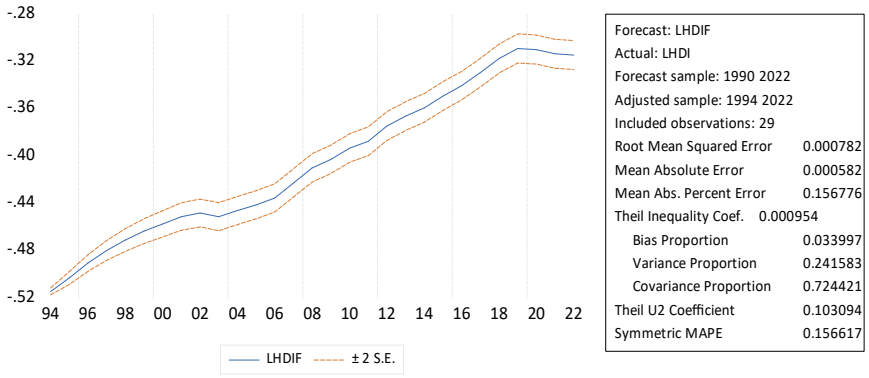

المصدر: بواسطة الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

شكل رقم (١٩) القدرة التنبؤية للنموذج الثاني

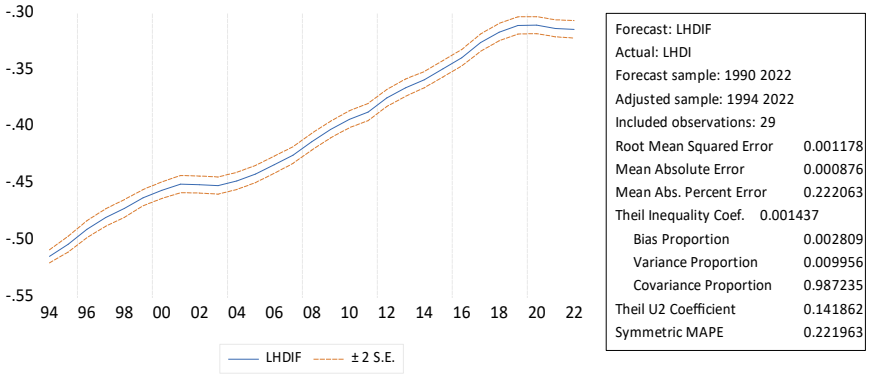

المصدر: بواسطة الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

شكل رقم (٢٠) القدرة التنبؤية للنموذج الثالث

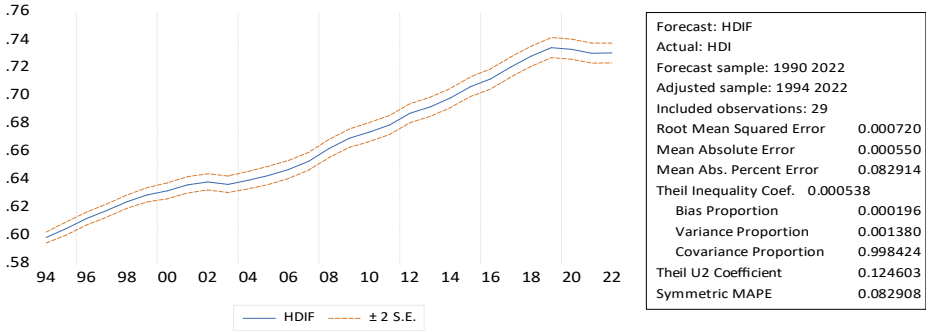

المصدر: بواسطة الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

شكل رقم (٢١) القدرة التنبؤية للنموذج الرابع

(٧-٣-٥) تقدير علاقات الأجل الطويل

يتضح أن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية في جميع النماذج مما يعني وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. حيث كانت قيمة معلمة تصحيح الخطأ على التوالي (-٠.٠٨، -٠.٠٩٥، -٠.٣٢، --٠.٠٤) ، مما يعني أن ٨٪ و٩.٥٪ و ٣٢٪ و ٤٪ من أخطاء واختلالات الفترة القصيرة يتم تعديلها خلال سنة واحدة، وكانت قيمة إحصائية F للنماذج الأربعة معنوية.

ويتضح من نتائج تقدير العلاقة التوازنية في الأجل الطويل للنماذج الثلاثة الأولى لأثر السياسة المالية معبراً عنها بالإنفاق الحكومي الإجمالي والإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والإيرادات الضريبية على النمو الاحتوائي في مصر خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٢٢ أن القدرة التفسيرية للثلاثة نماذج مرتفعة حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (٩٥٪، ٩٧٪، ٨٦٪) على التوالي مما يعني أن المتغيرات المستقلة متمثلة في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم والسياسة المالية معبراً عنها بالإنفاق الحكومي والضرائب ساهمت في تفسير (٩٥٪، ٩٧٪، ٨٦٪) من التغيرات في معدل النمو الاحتوائي. كما بلغت إحصائية اختبار دربن واتسون DW في النماذج الثلاثة (٢.٤٨، ٢.١، ٢.٤) على التوالي، مما يعني خلو النموذج من الارتباط الذاتي. ويتضح من الجدول رقم (٥) أن:

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ساهم طردياً ومعنوياً في تحقيق النمو الاحتوائي في مصر خلال فترة الدراسة، فكل زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١٪ يتبعها زيادة في النمو الاحتوائي بمقدار (٠.١٢٪، ٠.٠٧٪، ٠.٢٢٪) على التوالي ويرجع ذلك إلى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يتبعها زيادة المخصص للتحويلات الاجتماعية والتعليم والصحة والتطوير والتدريب والبحث ومن ثم المساهمة في رفع إنتاجية الأفرد وكافة القطاعات الاقتصادية.
- ساهم كل من الانفاق الحكومي الإجمالي والانفاق على التعليم وعلى الصحة طردياً ومعنوياً في تحقيق النمو الاحتوائي في مصر خلال فترة الدراسة، مما يعني أن السياسة المالية معبراً عنها بالإنفاق الحكومي الإجمالي أو بالإنفاق الحكومي على التعليم أو الصحة كان لها أثر إيجابي في تحقيق النمو الاحتوائي إلا أن هذا الأثر كان ضعيفاً،

فكل زيادة في الانفاق الحكومي بنسبة ١٪ يتبعها زيادة في النمو الاحتوائي بنسبة (٠.٦٨٪، ٠.٢٠٪، ٠.١٠٪) على التوالي. فزيادة الإنفاق بشكل إجمالي والنفقات العامة الاجتماعية متمثلة في الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة بشكل خاص يساهم في تنمية رأس المال البشري ورفع كفاءة القوة العاملة بالإضافة إلى تخفيض حدة التفاوت في توزيع الدخل، وبالتالي يساهم في تحقيق النمو الاحتوائي.

- أثرت الإيرادات الضريبية سلبياً ومعنوياً على النمو الاحتوائي في مصر خلال فترة الدراسة فزيادة الإيرادات الضريبية بنسبة ١٪ يتبعها انخفاض في معدل النمو الاحتوائي بمقدار (٠.١٣٪، ٠.٢٪، ٠.٠٥٪) ويعني ذلك أن السياسة المالية معبراً عنها بالإيرادات الضريبية لم تكن ذات معدلات مناسبة ولم تكن معدلاتها تصاعدية مما ساهم في تأثيرها السلبي على الطبقات منخفضة الدخل ومن ثم على معدل النمو الاحتوائي.
- أثر معدل التضخم على النمو الاحتوائي طردياً ومعنوياً كما يتضح من نتائج تقدير علاقات الأجل الطويل، فكل زيادة في معدل التضخم بنسبة ١٪ أدت إلى زيادة في النمو الاحتوائي بنسبة (٠.٠٠٦، ٠.٠٠٢) على التوالي.

جدول رقم (٥) تقدير علاقات الأجل الطويل لأثر السياسة المالية على النمو الاحتوائي

المتغير المستقل	1	2	3
Lgdp	0.120260 (0.0000)	0.074686 (0.015)	0.221714 (0.0000)
LTAX	−0.131026 (0.0000)	−0.125601 (0.001)	−0.051605 (0.0000)
INF	−0.003097 (0.115)	0.063243 (0.052)	0.022010 (0.0034)
LEXP	0.681292 (0.0000)		
LEDU		0.206567 (0.035)	
LHEALTH			0.107585 (0.0002)
	DW 2.4	DW 2.1	DW 2.4
	Adjusted R−squared 0.95	Adjusted R−squared 0.97	Adjusted R−squared 0.86

المصدر: بواسطة الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

يتضح من الجدول رقم (٦) نتائج تقدير العلاقة التوازنية في الأجل الطويل لأثر السياسة النقدية على النمو الاحتوائي في مصر خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٢٢ أن القدرة التفسيرية للنموذج مرتفعة حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ٦٦٪، مما يعني أن المتغيرات المستقلة متمثلة في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والسياسة النقدية معبراً عنها بالعرض النقدي بالمفهوم الواسع ومعدل التضخم ساهم في تفسير ٦٦٪ من التغيرات في معدل النمو الاحتوائي. كما بلغت إحصائية اختبار دربن واتسون DW ١.٩٧مما يعني خلو النموذج من الارتباط الذاتي. ويتضح من الجدول رقم (٦) أن:

- ساهم معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي طردياً ومعنوياً في تحقيق النمو الاحتوائي، فكل زيادة في معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٪ تبعها زيادة في معدل النمو الاحتوائي بمقدار ٠.١٪.
- العلاقة بين معدل التضخم ومعدل النمو الاحتوائي طردية ومعنوية، إلا أن أثر معدل التضخم على معدل النمو الاحتوائي ضعيف جداً، فكل زيادة في معدل التضخم بنسبة ١٪ يتبعها زيادة في معدل النمو الاحتوائي بنسبة ٠.٠٠٩٪.
- كان أثر السياسة النقدية معبراً عنها بالعرض النقدي بالمفهوم الواسع على النمو الاحتوائي عكسياً ومعنوياً، فمع كل زيادة في العرض النقدي بنسبة ١٪ ينخفض معدل النمو الاحتوائي بنسبة ٠.٣٤٪، ويمكن تفسير ذلك أن الجزء الأكبر من العرض النقدي استأثرت به الفئات مرتفعة الدخل وتم توجيهه إلى القطاع المصرفي في صورة ودائع ادخارية معطلة لم يتم الاستفادة منها في منح الائتمان، أما الجزء المتبقي من أي زيادة تحدث في العرض النقدي والذي كان من نصيب الفئات منخفضة الدخل فتم توجيهه للاستهلاك دون توجيهه للإنفاق على التعليم والصحة والتدريب واكتساب المهارات والذي من شأنه أن يرفع من إنتاجية الفرد وبالتالي يؤثر ايجابياً على النمو الاحتوائي.

جدول رقم (٦) تقدير علاقات الأجل الطويل في النموذج الرابع

المتغير المستقل	معامل المتغير المستقل	الانحراف المعياري	إحصائية t	مستوى المعنوية
LM2	-0.342	0.114	-3.00	0.0058
Lgdp	0.099	0.050	1.96	0.060
INF	0.096	0.032	2.97	0.006
	1.97	DW	0.66	Adjusted R-squared

المصدر: بواسطة الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

(٧-٣-٦) تقدير علاقات الأجل القصير في إطار نموذج ARDL

يتضح من الجدول رقم (٧) أن نتائج الأجل القصير في النموذج (١) جاءت على النحو التالي:

- أثر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي على النمو الاحتوائي في نفس الفترة وعند فترة الإبطاء الأولى كان سلبياً ومعنوياً، فتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي يعد شرط ضروري فقط لتحقيق النمو الاحتوائي وليس شرط كافي، كذلك تظهر آثار ارتفاع معدل النمو في الناتج الإجمالي في الأجل الطويل حيث تنعكس آثاره الإيجابية على تحسن المستوى التعليمي والصحي وارتفاع مستوى معيشة الأفراد وبالتالي على النمو الاحتوائي.
- أثر الانفاق الحكومي الإجمالي في نفس الفترة على النمو الاحتوائي كان طردي ومعنوي، في حين أن أثره في فترة الإبطاء الأولي كان عكسياً ومعنوياً. ويرجع ذلك إلى أن الإنفاق الحكومي بمكوناته المختلفة تظهر آثاره الايجابية بعد مرور فترة زمنية وليس في الأجل القصير.
- أثر الضرائب في نفس الفترة وفي فترة الإبطاء الأولى والثانية على النمو الاحتوائي كان عكسي ومعنوي. وتتفق تلك النتائج مع النتيجة التي تم التوصل إليها في الأجل الطويل.
- أثر التضخم في نفس الفترة على النمو الاحتوائي عكسي ومعنوي، في حين كان طردي وغير معنوي في فترة الإبطاء الأولى وطردي ومعنوي في فترة الإبطاء الثانية. وكانت النتيجة النهائية في الأجل الطويل أنه أثر طردياً ومعنوياً إلا أن هذا الأثر كان ضعيفاً

وجاءت نتائج الأجل القصير في النموذج (٢) على النحو التالي:

- أثر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في نفس الفترة على النمو الاحتوائي كان طردي ومعنوي، في حين كان عكسي ومعنوي في فترة الإبطاء الثانية والثالثة. ويتفق ذلك مع ما تم التوصل له في الأجل الطويل حيث كان أثر النمو في الناتج المحلي الإجمالي طردياً ومعنوياً، ولكنه كان ضعيف جداً.
- أُثر الإنفاق الحكومي على التعليم على النمو الاحتوائي عكسي ومعنوي في نفس الفترة وفي فترة الإبطاء الأولى والثانية والثالثة. ويرجع ذلك إلى أن الإنفاق على التعليم تؤتى آثاره في الفترة الطويلة ولا تؤتى آثاره فورياً خلال الأجل القصير.
- أثر معدل التضخم على النمو الاحتوائي طردي ومعنوي في نفس الفترة وفي فترات الإبطاء من الأولى حتى الثالثة وتتفق تلك النتيجة مع نتائج الأجل الطويل.
- أثر الضرائب في نفس الفترة على النمو الاحتوائي عكسي ومعنوي وكذلك في فترة الإبطاء الأولى والثالثة، وتتفق تلك النتيجة مع نتائج الأجل الطويل.

وجاءت نتائج الأجل القصير في النموذج (٣) على النحو التالي:

- أثر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على النمو الاحتوائي غير معنوي في نفس الفترة وفي فترة الإبطاء الأولى والثانية وكان هذا الأثر عكسي ومعنوي في فترة الإبطاء الثالثة.
- أثر الانفاق الحكومي على الصحة في نفس الفترة على النمو الاحتوائي طردي ومعنوي، في حين كان هذا الأثر في فترة الإبطاء الأولى، والثانية، والثالثة عكسي ،ومعنوي.
- أثر التضخم في نفس الفترة على النمو الاحتوائي طردي ومعنوي، في حين كان هذا الأثر عكسي ومعنوي في فترة الإبطاء الأولى.

جدول رقم (٧) تقدير علاقات الأجل القصير لأثر السياسة المالية على النمو الاحتوائي

المتغير المستقل	معامل المتغير المستقل	مستوى المعنوية	المتغير المستقل	معامل المتغير المستقل	مستوى المعنوية	المتغير المستقل	معامل المتغير المستقل	مستوى المعنوية
نموذج (١)			نموذج (٢)			نموذج (٣)		
D(Lgdp)	-0.001	0.038	D(Lgdp)	0.003221	0.0030	D(Lgdp)	-0.010159	0.7326
D(Lgdp(-1))	-0.003	0.012	D(Lgdp(-1))	-0.000558	0.4953	D(Lgdp(-1))	0.068432	0.1187
D(LEXP)	0.012	0.002	D(Lgdp(-2))	-0.003481	0.0096	D(Lgdp(-2))	-0.039258	0.3685
D(LEXPEND(-1))	-0.019	0.001	D(Lgdp(-3))	-0.005750	0.0004	D(Lgdp(-3))	-0.070618	0.0227
D(LTAX)	-0.02	0.00	D(LEDU)	-0.005098	0.0103	D(LHEALTH)	0.009517	0.0003
D(LTAX(-1))	-0.01	0.0006	D(LEDU(-1))	-0.020706	0.0012	D(LHEALTH(-1))	-0.015920	0.0000
D(LTAX(-2))	-0.008	0.0009	D(LEDU(-2))	-0.032655	0.0004	D(LHEALTH(-2))	-0.011768	0.0000
D(INF)	-0.0001	0.0061	D(LEDU(-3))	-0.023144	0.0002	D(LHEALTH(-3))	-0.006550	0.0006
D(INF(-1))	7.33E-05	0.1562	D(INF)	0.005270	0.0004	D(INF)	0.001747	0.0561
D(INF(-2))	0.0001	0.006	D(INF(-1))	0.001091	0.0325	D(INF(-1))	-0.003067	0.0048
CointEq(-1)*	-0.081	0.000	D(INF(-2))	0.001725	0.0132	CointEq(-1)*	-0.323755	0.0000
			D(INF(-3))	0.003074	0.0021			
			D(LTAX)	-0.025480	0.0000			
			D(LTAX(-1))	0.006745	0.0193			
			D(LTAX(-2))	-0.000555	0.7344			
			D(LTAX(-3))	-0.003834	0.0221			
			CointEq(-1)*	-0.095124	0.0002			

المصدر: بواسطة الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

يتضح من الجدول رقم (٨) أن نتائج الأجل القصير في النموذج الرابع على النحو التالي:

- أُثر العرض النقدي بمفهومه الواسع في نفس الفترة وفي فترة الإبطاء الأولى على النمو الاحتوائي كان عكسياً ومعنوياً، وتتفق تلك النتائج مع النتيجة التي تم التوصل إليها في الأجل الطويل.
- أثر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في نفس الفترة وفي فترة الإبطاء الأولى والثانية كان غير معنوي، في حين كان أثره في فترة الإبطاء الثالثة كان عكسي ومعنوي، وانعكست تلك النتيجة على الأجل الطويل حيث كان أثر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي على النمو الاحتوائي طردي ومعنوي إلا أن هذا الأثر كان ضعيفاً.

جدول رقم (٨) تقدير علاقات الأجل القصير لأثر السياسة النقدية على النمو الاحتوائي

المتغير المستقل	معامل المتغير المستقل	الانحراف المعياري	إحصائية t	مستوى المعنوية
D(LM2)	−0.021423	0.006043	−3.544793	0.0025
D(LM2(−1))	−0.029545	0.006214	−4.754837	0.0002
D(Lgdp)	0.024499	0.036171	0.677306	0.5073
D(Lgdp(−1))	−0.034384	0.046824	−0.734317	0.4728
D(Lgdp(−2))	0.055990	0.044531	1.257334	0.2256
D(Lgdp(−3))	−0.186962	0.033637	−5.558271	0.0000
CointEq(−1)*	−0.037	0.008	−4.70	0.0001

المصدر: بواسطة الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

(٨) النتائج والتوصيات

١- أضرت الاجراءات التي اتخذتها الدولة والتي تزامنت مع برامج الإصلاح الاقتصادي مثل رفع الدعم عن الوقود والسلع التموينية بمصالح الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل، ولم تكف المبادرات التي اتخذتها الدولة لتحسين أوضاع محدودي الدخل مثل حياة كريمة وتكافل وكرامة فقد وصلت نسبة الفقر في عام ٢٠١٨ بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بحوالي عامين إلى ٣٢,٥ % تحت خط الفقر.

٢- لم تساهم الإجراءات والسياسات التي اتبعتها الدولة في رفع مستوى معيشة الطبقات منخفضة الدخل، وبالتالي لم يتحقق النمو الاحتوائي فيما يتعلق باستفادة الطبقات محدودة الدخل من ثمار التنمية.
٣-ساهم الانفاق الحكومي الإجمالي والانفاق الحكومي على الصحة والتعليم ايجابياً في تحقيق النمو الاحتوائي إلا أن هذه المساهمة كانت ضعيفة مما يؤكد على أهمية توجيه مزيد من الموارد للإنفاق على التعليم والصحة بالإضافة إلى أهمية زيادة مخصصات الانفاق الحكومي بصفة عامة والتي قد انخفضت بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة تزامناً مع برامج الإصلاح التي نفذتها مصر سواء في بداية التسعينات أو في عام ٢٠١٦.

٥-هناك حاجة لخلق مزيد من الموارد والإيرادات لتمويل الانفاق الحكومي، وعلى الرغم من تطبيق ضريبة القيمة المضافة منذ ٢٠١٦ إلا أن عبئها وقع على أصحاب الدخول المنخفضة، مما يؤكد على أهمية تصاعدية معدلات الضرائب، وأهمية استحداث نظام ضريبي كفء يساهم بفاعلية في

تحصيل الإيرادات الضريبية بالإضافة إلى أنه يراعي الفئات محدودة الدخل والتي تعتبر أكبر فئة متضررة من أي ضرائب جديدة يتم فرضها.

٤-ساهمت السياسة المالية معبراً عنها بالإنفاق الحكومي الإجمالي والإنفاق الحكومي على التعليم والصحة ايجابياً ومعنوياً في تحقيق النمو الاحتوائي في الفترة الطويلة الطويل، وإن كانت هذه لمساهمة ضعيفة، حيث قدرت بنسبة (٠.٦٨٪، ٠.٢٠٪، ٠.١٠٪) لكل مكون. إلا أن أثر الإنفاق الحكومي كأحد أدوات السياسة المالية كان عكسي ومعنوي في الفترة القصيرة. فأثر الانفاق الحكومي يجدي أثره في الفترة الطويلة حيث إن زيادة الإنفاق الحكومي الإجمالي تساهم في زيادة الطلب الكلي مما يحفز الإنتاج والتوظف، كذلك فإن الاستثمار الحكومي في البنية التحتية يشجع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وأيضاً تساهم الحكومة في تكوين رأس المال البشري من خلال الانفاق على التعليم والصحة، وانعكست آثار الانفاق الحكومي على التعليم والصحة ايجابياً في تحقيق النمو الاحتوائي في الفترة الطويلة وقد أكدت عدة دراسات على أهمية الانفاق الحكومي في التأثير الإيجابي على النمو الاحتوائي مثل دراسة (sakr, 2013) ودراسة (شيماء، ٢٠١٧) ودراسة (رمضان، ٢٠١٩) (عز الدين ويحي، ٢٠٢١) ودراسة (معن، ٢٠٢٠). كذلك فإن زيادة الإنفاق الحكومي يتبعه زيادة في التحويلات الاجتماعية للطبقات منخفضة الدخل ومما لا شك فيه أن الانفاق الحكومي يحدث تغييرات هيكلية في عملية النمو الاقتصادي وتظهر آثار هذا الانفاق على المدى الطويل. وتتفق تلك النتيجة مع النتيجة التي توصلت لها دراسة Moboiaji & Ehigiamusoe(2015) بأن الانفاق الحكومي له أُثر إيجابي في تخفيض التفاوت في توزيع الدخل وبالتالي يساهم ايجابياً في تحقيق النمو الاحتوائي. كما تتفق النتائج مع دراسة عبد الحليم ورضوان (٢٠٢٣) والتي توصلت إلى أن الانفاق الحكومي له تأثير إيجابي على النمو الاحتوائي في الفترة القصيرة والطويلة. كما تتفق تلك النتيجة مع قانون فاجنر wagner law والذي يؤكد على وجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي.

٢- أثرت الضرائب عكسياً على مؤشر النمو الاحتوائي في الفترة القصيرة والطويلة، ويعني ذلك أن المعدل الضريبي يعتبر معدل غير مناسب سواء للطبقات مرتفعة الدخل أو منخفضة الدخل،

فمعدل الضريبة المرتفع على الدخل يؤثر سلباً على التعليم واكتساب المهارات وبالتالي يؤثر على إنتاجية القوى العاملة. كذلك فإن معدلات الضرائب المرتفعة على الدخل الرأسمالي تخفض من المدخرات المتاحة لتمويل الاستثمارات مما يخفض من الاستثمار وبالتالي يؤثر سلباً على معدل النمو الاحتوائي. كذلك فإن فرض ضريبة القيمة المضافة منذ عام ٢٠١٦ في مصر كان له أثر عكسي على مؤشر النمو الاحتوائي وتتفق تلك النتيجة مع دراسة Ramos & Roca (2008) والتي أوضحت أنه كلما زادت الضرائب غير المباشر كلما زاد التفاوت في توزيع الدخل، مما يؤثر عكسياً على مؤشر النمو الاحتوائي.

٣- لم تساهم السياسة النقدية معبراً عنها بالعرض النقدي بالمفهوم الواسع في تحقيق النمو الاحتوائي في الفترة القصيرة والطويلة خلال فترة الدراسة. حيث كان أثر العرض النقدي بمفهومه الواسع على النمو الاحتوائي عكسياً ومعنوياً في الفترة القصيرة والطويلة، فعلى الرغم من أن الزيادة في عرض النقود تحفز الطلب الكلي ومن ثم تزيد الإنتاج إلا أنه قد يؤدي بالوقت نفسه إلى زيادة في الأسعار وضغوط تضخمية في الاقتصاد الداخلي مما قد يؤثر سلباً في ميزان المدفوعات الخارجي وأسعار صرف العملة نتيجة لزيادة الاستيراد وانخفاض الصادرات.

٤-ساهم معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي في تحقيق النمو الاحتوائي في الفترة الطويلة إلا أن أثره كان عكسياً في الفترة القصيرة. وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت له دراسة (رمضان، ٢٠١٩) ودراسة (معن، ٢٠٢٠)، والتي خلصت إلى وجود أثر إيجابي للنمو في الناتج المحلي الإجمالي على النمو الاحتوائي في الفترة الطويلة.

٥-أثر معدل التضخم طردياً ومعنوياً على مؤشر النمو الاحتوائي في الفترة الطويلة.

(٨-٢) التوصيات

- توجيه الانفاق الحكومي للاستثمارات الإنتاجية وتطوير البنية التحتية وتحريك عجلة الاستثمار، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل على الفئات منخفضة الدخل وذلك من أجل تحقيق النمو الاحتوائي، كما يجب إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي وزيادة كفاءته من أجل الوصول للنمو الاحتوائي.
- أهمية زيادة مخصصات الصحة والتعليم في الموازنة العامة للدولة لدورها في تنمية رأس المال البشري وأثرها الإيجابي في تحقيق النمو الشامل.
- تركيز الجهود لتعبئة الإيرادات الضريبية من خلال نظام ضريبي قوي وبمعدلات مناسبة ومن خلال منح الحوافز الضريبية لتحفيز النمو الاحتوائي.
- التأكيد على المشاركة الجماعية في عملية التنمية ورفع إنتاجية العاملين وتحسين البنية التحتية ومحاولة احتواء القطاع الغير رسمي ودمجه في القطاع الرسمي ليصبح النمو أكثر شمولية ومن شأن هذا الاجراء أن يزيد من الحصيلة الضريبية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنه أن يساهم في تحقيق النمو الاحتوائي. حيث إنه يزيد من فرص العمل ونقل التكنولوجيا الحديثة ورفع كفاءة الجهاز الإداري وتحسين جودة المنتجات وإمكانية توجه تلك المنتجات للتصدير بما يسهم في زيادة الصادرات.

البحوث المستقبلية:

قياس أثر مكونات الانفاق الحكومي على النمو الاحتوائي (باستخدام مؤشر التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة). دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاحتوائي، دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاحتوائي بالتطبيق على مصر ومجموعة من الدول النامية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- إبراهيم، إيمان محمد (٢٠٢١). أثر عدم المساواة في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٨)، **مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية**، (٥٨) ،١ ٤٩٣- ٥٢٠.

= أبو العينين، سهير (٢٠١٣). دور السياسة المالية في تحقيق النمو والعدالة في مصر مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام، **معهد التخطيط القومي**، سلسلة التخطيط والتنمية، (٢٤٧)، ١- ١٥٤.

- أبو العيون، محمود، (٢٠٠٣)، تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية، **المركز المصري للدراسات الاقتصادية**، ورقم عمل رقم (٧٨).

-أحمد، هبة السيد محمد، (٢٠١١)، تحليل العلاقة بين نمو التشغيل ونمو الإنتاجية الكلية خلال فترة الإصلاح الاقتصادي في مصر، **مجلة البحوث التجارية**، جامعة الزقازيق، (٣٣) ٢، ٣٥١-٣٨٠.

-أحمد، يونس علي (٢٠١٠). تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة ٢٠٠٩" **مجلة الإدارة والاقتصاد**، (٨٣)، ٢٧٨- ٣٠٧.

-الأمم المتحدة، (٢٠١٦)، "سياسات الاقتصاد الكلي والنمو في المنطقة العربية" المتحدة.

-الأمم المتحدة، الإسكوا. (٢٠٢٢). **مرصد الإنفاق الاجتماعي للدول العربية: نحو جعل الميزانيات أكثر إنصافاً وكفاءة وفعالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:** موجز سياسات.

-الباجوري، سمر، (٢٠٢٠)، "تقييم فعالية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر في دول حوض النيل: دراسة تطبيقية باستخدام تحليل مغلف البيانات"، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، المجلد (٢١)، العدد (٢)، ص٨٠- ١٠١.

-البنك المركزي، (٢٠٢٢)، **المجلة الاقتصادية**، مجلد رقم ٦١ رقم ٣.

-البدوي، رضا مصطفى، (٢٠٢٣)، أثر هيكل الواردات السلعية على النمو الاقتصادي في مصر والأردن، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، (٣٢) ٨٦، ٦٢-٩١.

-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠٢٠)، **مؤشرات الفقر بحث الدخل والانفاق والاستهلاك.**

الموازنة العامة للدولة.

-الخربوطلي، ماجد محمد يسري، (٢٠١٩)، "ركائز النمو الاحتوائي في مصر"، **المجلة- العلمية للاقتصاد والتجارة**، عين شمس، ٣ ،٣٥١- ٣٩٠.

-الشمري، ابتهال أحمد عبد عون، (٢٠١٨)، " التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودورهما بالنشاط الاقتصادي في العراق ومصر دراسة حالة للمدة (٢٠٠٦- ٢٠١٦)، متاحة على https://business.uokerbala.edu.iq/wp

-الصفار، فراس حسين علي، (٢٠٢٣)، "أثر السياسة النقدية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق"، **المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد (٤٥)، ص ٢٦٨- ٢٩١.

-المعهد العربي للتخطيط، (٢٠١٩). دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات.

-الهواري، الحسن، (٢٠١٦)، "التفاوت في توزيع الدخل واشكالية النمو المحابي للفقراء في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للمالية العامة**، العدد ٦، ١٠٢- ١١٩.

-أمين، تمار، (٢٠٢١)، "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٠٥) باستعمال معطيات panel"، **مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة**، (٤) ٢، ٨٩-١٠٣.

-بدر، عصام عبد الرحمن، (٢٠١٩)، "نموذج رياضي مقترح لدراسة محددات النمو الاحتوائي"، **جمعية الثقافة من أجل التنمية**، (١٩) ١٣٩، ٤٣-٦٠.

-بلول، صابر، ٢٠٠٩، "السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، (٢٥)، ١، ٥٥٣- ٥٨٧.

-حنفي، شيماء، ٢٠١٧، "النمو الاحتوائي"، **المجلة الاجتماعية القومية**، (٥٤) ١، ٩٩- ١٢٨.

-حسين، أحمد محمد، (٢٠٢٣)، العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل في مصر في إطار نموذج ARDL، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة القاهرة، (٢٤) ١، ٦٥- ٨٨.

-حسين، إيناس فهمي، (٢٠١٦)، "أثر النفقات العامة الاجتماعية على التفاوت في توزيع الدخل: دراسة تطبيقية على بعض الدول النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري"، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، (١٧) ٣، ٧٣-١١٣

-حسين، إيناس فهمي، (٢٠٢٣)، "أثر الشمول المالي على التفاوت في توزيع الدخل في مصر"، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، (٢٤) ١، ص٧- ٤٢.

-خالد، أيمن إسماعيل محمد؛ والنجار، تامر فكري عطيفة، (٢٠٢٠)، تقويم برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري ٢٠١٦ وقياس محددات النمو الاقتصادي، **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة بجامعة الأزهر**، (٢٤) ١، ٣٩٢- ٤٨٥.

-داود، ياسر إبراهيم محمد؛ البدري، عصام أحمد، (٢٠٢٣)، " محددات النمو الاقتصادي الاحتوائي في الاقتصاد المصري"، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، ٣، ص٤٨٤- ٥٣٤.

-رشيد، مروان (٢٠٠٩)، الآثار الاجتماعية لسياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي في مصر، **مجلة تنمية الرافدين** (٣١) ٩٤، ١٧١-١٩٠.

-زايخ، محمد أمين؛ باي، قادة، ٢٠٢٢، "سياسات الاقتصاد الكلي والنمو في الدول العربية النفطية – دراسة تحليلية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠"، **مجلة التحولات الاقتصادية**، (٢) ٢، ٥٧-٧٢.

-شعبان، حسام عبدالعال، (٢٠٢٠)، "دعم السياسة المالية للنمو الاحتوائي"، **مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، ١، ١٨٢٩- ٨٦٦.

-شكر، محمد أصيل، (٢٠٢١)، "العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في مصر: مدى صلاحية قانون فاجنر أو فرضية كينز"، **مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية**، (٥٨) ٣، ٩٣- ١٢٢.

-صاري، علي، (٢٠٢١)، "النمو الاحتوائي من أجل عدالة اجتماعية وتعزيز مكاسب الطبقات الهشة والفقيرة مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، (١٢) ١، ١٢٧- ١٤٨.

-صقر، السيد فراج السعيد محمد؛ حسن، رشدي فتحي محمود، (٢٠٢٣)، "مقاييس عدم المساواة في توزيع الدخل- دراسة نقدية مع الإشارة إلى الاقتصاد المصري"، **مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا**، ٢، ص٩٧١- ١٠١٥.

-عبد الحفيظ، عبير شعبان عبده، (٢٠١٧)، "تحليل أثر الإنفاق العام على الفقر في الدول النامية"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، جامعة بنها، (٣٧) ٣، ١-٣٥.

-عبد الحفيظ، عبير شعبان عبده، ٢٠٢٣، "دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول النامية"، **مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية** (٦٠) ٣، ١١٥- ١٤٧.

-عبد القادر، بلقيوس وآخرون (٢٠٢١)، "التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثره على متغير التضخم في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٨، **مجلة مجاميع المعرفة**، (٧) ١، ١٩٦- ٢١٢.

-عبد الحليم، أحمد حمدي عبد الدايم ورضوان، مصطفى أحمد حامد، (٢٠٢٣)، "أثر الانفاق الحكومي في تحقيق النمو الاحتوائي في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٠)، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، ١، ٨١٨- ٨٧٦.

-عثمان، عثمان أحمد، (٢٠٢٣)، تطور الإصلاح الاقتصادي في مصر في ظل خطة التنمية المستدامة، **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**، جامعة مدينة السادات، (٩) ٣، ٤٥١- ٥١٢.

-عز الدين، مخلوف؛ يحي، سعاد، (٢٠٢١)، واقع النمو الاحتوائي ومحدداته في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١)، **مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية**، (٧) ٢.

-عفان، منال، (٢٠٢١)، "أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في مصر دراسة تحليلية لأهم القنوات التي يؤثر من خلالها التفاوت على النمو"، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، (٢٢)، ٤، ٧- ٤٠.

-علي، علي عبد القادر، (٢٠٠٩)، "النمو الاقتصادي المحابي للفقراء"، **المعهد العربي للتخطيط بالكويت**، سلسلة جسر التنمية، ٨٢، ٢- ١٦.

-عيسوي، سحر الشافعي محمد؛ مهران، حسني حسن محمد؛ أبوزيد، أحمد صبري والعجوزة، إيمان على محفوظ، (٢٠٢١)، "العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل والنمو الاحتوائي"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، (١٢) ٤، ١٨٣- ٢١٨.

-غلوش، طارق مصطفى وآخرون، (٢٠٢٢)، "**المجلة المصرية للدراسات التجارية**"، جامعة المنصورة، (٤٦) ٢، ١٥١- ٢٠٠.

-فطر، حسن علي عثمان وسعد، سفيان أبو البشر آدم، (٢٠٢٢)، أثر استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لقياس محددات النمو الاقتصادي في السودان- دراسة قياسية إحصائية للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)، **مجلة العلوم لاقتصادية والإدارية والقانونية**، (٦) ١٩، ٢٨-٥٥.

-ماتاي، كوشي وآخرون، (٢٠٢٠)،"الإنفاق الاجتماعي لتحقيق النمو الاحتوائي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"، **صندوق النقد الدولي**.

-محمد، نيفين حسين محمد، (٢٠٢٢)، "أهم محددات الاقتصاد الكلي وآثارها على معدلات الفقر في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٢٠"، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة** عين شمس، (٥٢) ٤، ٥٠٣- ٥٤٢.

-مداني، حسيبة، (٢٠١٧)، ***"أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي"***، رسالة دكتوراه غير منشورة.

-معن، رمضان السيد أحمد، (٢٠٢٠)، "محددات النمو الاحتوائي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، جامعة طنطا، (٤٠) ١، ٢٨٥- ٣٢٨.

-مهران، حاتم أمير، (٢٠٢٠)، ***أساسيات الاقتصاد القياسي***، الطبعة الأولى، مكتبة المتنبي، المملكة العربية السعودية.

-نجا، علي؛ نصير، شيرين عادل، (٢٠٢١)، مدى تحقق قانون أوكن في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٩)، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، جامعة الإسكندرية، (٦) ١١، ١١-٥٤.

-وزارة المالية، (٢٠٢٠)، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠ .

-وزارة المالية، (٢٠٢٢)، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١-٢٠٢٢.

-يونس، إيهاب محمد، (٢٠١٩)، إصلاحات السياسة المالية والنمو الحقيقي "حالة مصر"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، جامعة عين شمس، (٤٩) ٣، ٢٣٥- ٢٥٨.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

-Ali, I., & Son, H.H. (2007). Measuring Inclusive Growth. **Asian Development Review.**

-Anwar, M. M., Khan, G. Y., & Khan, S. J. I. (2019). Investigating of the Inclusiveness in the Economic Growth of Pakistan. **EMC REVIEW-ECONOMY AND MARKET COMMUNICATION REVIEW**, *17*(1).

-Avci, Bagdat Sila & Tonus, Ozgur, (2022), "The Impact of Fiscal Policies on Inclusive Growth in Turkey", **Journal of economy culture and society**,(66), p 293-306.

-Cho, J. S., Greenwood-Nimmo, M., & Shin, Y. (2023). Recent developments of the autoregressive distributed lag modelling framework. **Journal of Economic Surveys**, 37(1), 7-32.

-Erica, P. (2021). Introduction to the fundamentals of vector autoregressive models. Retrieved September, 5, 2021.

-Estrada, Gemma; Lee, Sang- Hyop; Park, Donghyun, (2014), "Fiscal Policy For Inclusive Growth: An overview", **ADB economics working paper series**, No (423), p 1- 24."

-Gallup, J. L. (2012). Is there a Kuznets curve. *Portland State university*, 575-603.

-Kripfganz, S., & Schneider, D. C. (2018, September). ardl: Estimating autoregressive distributed lag and equilibrium correction ***models. In Proceedings of the 2018 London Stata conference*** (Vol. 9, pp. 1-33)

-McKinley, T. (2010). Inclusive growth criteria and indicators: An inclusive growth index for diagnosis of country progress.

-Metu, A. G., Maduka, O. D., Eze, A. E., & Ajudua, E. (2019). Impact of fiscal policy on inclusive growth in Nigeria. **African Journal of Sustainable Development**, *9*(2), 61-87

-Mobolaji, H., Ehigiamusoe, K. U., & Lean, H. H. (2015). Role of fiscal policy in inclusive growth in Nigeria. **Nigerian J Econ Soc Stud**, *57*(2), 253-269.

-Nkoro, E., & Uko, A. K. (2016). Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation. **Journal of Statistical and Econometric methods**, 5(4), 63-91.

-Ramos, X., & Roca-Sagales, O. (2008). Long-Term Effects of Fiscal Policy on the Size and Distribution of the Pie in the UK**.** ***Fiscal Studies***, *29*(3), 387-411.

-Sakr, H. (2013, April). The Road Towards Achieving Inclusive Growth: with reference to The Egyptian Economy. **In *Conference on Managing Transition in Egypt: Political and Economic Vision,*** *Faculty of Economics and Political Science*.

جدول رقم (١) م متغيرات الدراسة

اسم المتغير	رمز المتغير	وصف المتغير وطريقة قياسه
مؤشر النمو الاحتوائي	IG	تم قياسه بمؤشر التنمية البشرية HDI
معدل التضخم	Inf	تم حساب معدل التضخم السنوي على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لسنة الأساس ٢٠١٠
الناتج المحلي الإجمالي	Gdp	تم قياسه بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي
الانفاق الحكومي الإجمالي	Exp	الانفاق الحكومي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
الانفاق الحكومي على الصحة	Health	الانفاق الحكومي على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
الانفاق الحكومي على التعليم	Edu	الانفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
الإيرادات الضريبية	Tax	الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
العرض النقدي بمفهومه الواسع	M2	العرض النقدي بمفهومه الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

جدول (٢) م البيانات المستخدمة في النموذج القياسي

m2:gdp	health: gdp	edu: gdp	exp: gdp	inf %	gdp gr	lg	السنة
86.1250	2.02	2.92	24	16.8	5.7	0.572	**1990**
87.5234	2.2	4.29	27.6	19.7	1.1	0.578	**1991**
84.5389	1.2	4.23	34.9	13.6	4.5	0.585	**1992**
85.8078	0.9	4.31	31.5	12.1	2.9	0.591	**1993**
84.6335	0.57	5.1	31	8.2	3.9	0.598	**1994**
79.7874	1.7	5.46	28.1	15.7	4.6	0.605	**1995**
78.6414	1.8	6.8	26.9	7.2	4.9	0.613	**1996**
75.1547	1.7	5.8	24.2	4.6	5.5	0.619	**1997**
77.0256	1.7	8.58	25.5	3.9	5.6	0.624	**1998**
76.0433	1.8	5.58	26.1	3.1	6	0.629	**1999**
76.7419	1.73	5.59	25.5	2.7	6.3	0.633	**2000**
82.3782	1.85	5.88	26.5	2.3	3.5	0.637	**2001**
87.8365	1.9	5.8	27.2	2.7	2.4	0.639	**2002**
96.6788	1.67	6.25	27.3	4.5	3.2	0.637	**2003**
96.6786	1.58	5.28	26.9	11.3	4	0.64	**2004**
97.1378	1.59	4.92	27.4	4.9	4.5	0.643	**2005**
97.3873	1.74	5.06	32.8	7.6	6.8	0.647	**2006**
96.2064	1.57	5.07	29.3	9.3	7	0.655	**2007**
88.4042	1.54	5.16	30.3	18.3	7.2	0.663	**2008**
83.1559	1.53	5.24	30.1	11.8	4.7	0.668	**2009**
80.7455	1.37	4.95	28.9	11.3	5.1	0.675	**2010**
75.7939	1.47	4.94	29.2	10.1	1.8	0.679	**2011**
69.7154	1.35	4.69	28.7	7.1	2.2	0.688	**2012**
74.6118	1.44	4.94	32.2	9.4	2.2	0.694	**2013**
75.4426	1.48	4.79	32.9	10.1	2.9	0.699	**2014**
77.9858	1.67	5.04	30.2	10.4	4.3	0.706	**2015**
98.1361	1.66	4.06	33.2	13.8	4.3	0.713	**2016**
87.6024	1.74	5.28	34	29.5	3.1	0.721	**2017**
77.7652	1.42	4.4	34.9	14.1	5.3	0.729	**2018**
73.4545	1.36	2.6	24	9.15	5.6	0.735	**2019**
79.9747	1.39	2.5	23	5.02	3.6	0.734	**2020**
87.3864	1.4	2.3	23	5.02	3.2	0.731	**2021**
94.3926	1.5	2.42	23	13.92	6.6	0.73	**2022**